فهرس المحتوى

مقدمة عامة

الفصل الأول : التجارة الخارجية الإطار النظري

الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي والمعاصر (الإقليمية الجديدة)

التجارة الخارجية الجزائرية في ظل

الشراكة الاورو متوسطية

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

تمهيد:

أصبح التبادل التجاري بين دول العالم حتمية ضرورية لا يمكن لدول العالم الإستغناء عن هذا التبادل التجاري، فمن المستحيل قيام دولة بإقتصادها مستقلة عن باقي دول العالم سواء كانت هذه الدولة نامية أو متقدمة ، حيث يقوم إقتصاد كل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة يجعل كل اقتصاد دولة يتأثر أو يؤثر على الدول الأخرى ، حيث أصبحت التجارة الخارجية طريقة تواصل بين هذه الأنشطة مع بعضها البعض ، وأصبحت تعتبر التجارة الخارجية مرآة عاكسة لإقتصاد أي دولة.

سنقوم في فصلنا هذا بتقديم نظري حول التجارة الخارجية وتطرقنا لهذا الفصل بالعناصر التالية :

- ماهية التجارة الخارجية ونظرياتها ؛
- السياسات التجارية للتجارة الخارجية ؛

المبحث الأول : التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي.

موضوع التجارة الخارجية من المواضيع الشاسعة ، وللأهمية البالغة الذي يأخذه هذا الموضوع في الحياة اليومية للاقتصاد العالمي والوطني ، سنقوم في هذا المبحث لتطرق إلى الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والنظريات المفسرة لنشوء التجارة الخارجية .

المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية .

كان أول استعمال لمصطلح التجارة الخارجية مع ظهور الحرية التجارية في الدول الصناعية التي تبحث عن تموين للمواد الأولية ومنافذ لمنتجاتها سواء كان هذا في مستعمراتها أو دول أخرى .

أولا : مفهوم التجارة الخارجية .

لا يوجد مفهوم واضح للتجارة الخارجية متفق عليه ، فكلا يعرفه على حدا وسنذكر عدة تعاريف والتي هي :

المفهوم الأول : التجارة الخارجية فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود [1].

المفهوم الثاني : التجارة الخارجية أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات و إستراد[2] .

المفهوم الثالث : التجارة الخارجية هي تشمل كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة أو الهجرة الدولية أي هجرة الأفراد وهجرة رؤوس الأموال [3].

ومن خلال هذه التعريف يمكننا إعطاء مفهوم للتجارة الخارجية وهي عبارة عن انتقال السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال أو الأفراد من دولة إلى دولة أخرى .

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية :

[1] شايب يمينة ، قراة في نظريات التجارة الدولية مع واقع العلاقات الاقتصادية العالمية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر ، جامعة الجزائر ،سنة 2004/2003 ،ص3

[2] رائد فاضل جويد، " النظرية الحديثة في التجارة الخارجية "،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5 العدد 17،حزيران 2013، ص 165.

[3] محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية،د ط، 2009، ص، 083 .

تكمن أهمية التجارة الخارجية في كونها قطاع حيوي في أي مجتمع ،تربط الدول ببعضها وتقوم بتوسعة القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجعات الدولة ، وهي تساعد في رفاهية الأفراد وتوسعت قاعدة الإختيار في مجال الاستثمار والاستهلاك ، إن التجارة الخارجية تعتبر مؤشرا جوهري على القدرة الإنتاجية للدولة ما ، وتكمن أهميتها أيضا من خلال ارتباطها بالتنمية الاقتصادية .[1]

ثالثا : أسباب قيام التجارة الخارجية :

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع سببه إلى المشكلة الاقتصادية والندرة النسبية كما يسمي الاقتصاديون و الأسباب هي كالتالي[2] :

* الظروف الطبيعية : تختلف الظروف الطبيعية بين الدول فيوجد ظروف لبعض الدول مما يجعلها تتخصص في بعض المنتجات كما صور لبعض (منتجات مثل البن ،الموز، البترول،..... الخ) الدول العربية في إنتاج البترول و البرازيل في إنتاج البن .....الخ .[3]

* تكاليف الإنتاج : يقوم هذا المفهوم على أساس تخصص في إنتاج السلعة A وتبادلها مع دولة أخرى بالسلعة B إذا كانت التكاليف التي يمكن تحملها في السلع B في دولة معينة مرتفعة أو يكون بالمقدور الحصول عليها بتكاليف اقل في دولة أخرى .

* أسباب اقتصادية : وتتمثل في زيادة الإنتاجية بسبب التكنولوجيا وعجز السوق المحلي على إستيعاب هذا الإنتاج ، و إمكانية استغلال فرص تسويقية في السوق الخارجي لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبذلك يمكن تصدير المنتجات لهذه الأسواق .

* أسباب سياسية : تقوم بعض الدول بالإستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة بهدف السيطرة مع إقتصاديات تلك الدول، وبذلك لأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين الدولة ودول أخرى .

---

[1] **التجارة الخارجية**، متاح على الموقع الإلكتروني www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=17215، تاريخ الإطلاع 2015/03/11، الساعة 16:55

[2] بلولي فيصل ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، الجزائر ،جامعة الجزائر ، سنة 2009/2008 ،ص 5

[3] محمد زكي شافعي ،مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار النهضة العربية ،مصر ،القاهرة ،1977،ص10.

المطلب الثاني : نظريات التجارة الخارجية .

قام الفكرين الإقتصاديين بوضع نضريات لتفسير قيام التجارة الخارجية وسنتطرق في هذا المطلب بدراسة هذه النظريات.

أولا : النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية .

تعتبر أول النظريات التي حاولت القيام بتغيير وتحليل أسباب نشوء التجارة بين الدول هي النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن .

لم يقم التجاريين بوضع نظرية مفصلة عن تفسير وتدقيق التجارة الخارجية ،كانت أرائهم أن " ثروة الدول تقاس بثروة الأفراد "[1] ،التجارة الخارجية في اعتقادهم ما هي إلا وسيلة محصول على المعادن الثقيلة ، يرى الكتاب الكلاسيكيين إن قيام التبادل التجاري الدول يكون على أساس الاختلاف في درجة الإنتاج ، والميزة المطلقة النسبية ومن أهم رواد هذه النظرية هم : ادم سميث ، ديفيد ريكاردوا ، جون ستيوارت ميل ، ديفيد هيوم ،يمكن التطرف إلى نظرياتهم كما يلي :

1ـــ نظرية التكاليف المطلق لآدم سميث.

تعد نظرية آدم سميث من أول النظريات المتكاملة لتفسير قيام التجارة بين الدول من خلال كتابة بحث في الطبيعة وأسباب ثورة الأمم ، هذه النظرية تستند إلى مبدأ تقييم العمل الدولي ، وتستند على وجود فوارق في التكاليف الإنتاج من دولة إلى أخرى ،تتلخص هذه النظرية بأن كل بلد بإنتاج السلعة التي يكون له فيها ميزة مطلقة في إنتاجها[2] ، الجدول التالي يفسر هذه النظرية .

جدول رقم (1–1) : نظرية التكاليف المطلقة .

الدولة	القمح	القماش
انجلترا	04 دولار للوحدة	03 دولار للوحدة
البرتغال	02 دولار للوحدة	06 دولار للوحدة

المصدر: بوكونة نورة ، تمويل التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر،جامعة الجزائر3 ، سنة 2012/2011 ،ص 21

[1] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،مصر ، الإسكندرية،سنة 1998 ، ص 13.

[2] عربي مريم ،آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية الجزائر ،جامعة فرحات عباس سطيف ، سنة 2014/2013 ،ص7

من خلال الجدول رقم (1) يظهر أن ثمن القمح في البرتغال اقل من انجلترا وثمن القماش أعلى من انجلترا، هذا حسب هذه النظرية يتوجب على البرتغال أن تنتج القمح وتصدره لانجلترا وتترك إنتاج القماش وتستورده من انجلترا والعكس بالنسبة لانجلترا .

إلا أن نظرية آدم سميث عجزت عن الإجابة عن هذا السؤال إذا كان في بلد لا يتوفر فيه ميزة مطلقة في إنتاج سلعة مقارنة بمنافسيه ، وإذا كان بلد آخر يتمتع بميزة مطلقة في جميع السلع مع البلد الأخر، هذا يعني انه لا يوجد مكاسب متاجرة بين الدولتين ؟.[1]

وتم محاولة الإجابة في نظرية الميزة النسبية لدفيد ركاردوا عن هذا التساؤل المتمثل في إذا كان في بلد لا يتوفر فيه ميزة مطلقة في إنتاج سلعة مقارنة بمنافسيه ، وإذا كان بلد آخر يتمتع بميزة مطلقة في جميع السلع مع البلد الأخر، هذا يعني انه لا يوجد مكاسب متاجرة بين الدولتين ؟.

2ـــ نظرية الميزة النسبية لدفيد ركاردوا d avid ricardo.

قام دفيد ركاردوا بالرد على نظرية آدم سميث وذلك في كتابة (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817 بنظريته ، التي تقوم على أساس احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع[2] .

اعتمد ريكاردوا نظريته في التجارة الخارجية على أساس أي قيمة سلعة تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل ، وان هذا للعلاقة بين قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها ،يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل ، أي إذا كان لإنتاج وحدة معين يلزمها 60 يوم عمل وكانت وحدة أخرى تحتاج لأكثر من 60يوم، فان قيمة السلعة الثانية أعلى من الأولى[3] ، الجدول التالي بوضح ذلك :

الجدول رقم (2–1): نظرية الميزة النسبية.

الدولة	عدد ساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة من القمح	عدد ساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة من الملابس
بريطانيا	120 سا/ و	100 سا/و
الو م ا	80 سا/و	90 سا/و

المصدر : قطاف الويز، التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات2013/2000 ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،الجزائر ، جامعة لبويرة ،سنة 2014/2013 ، ص 10.

[1] رائد فاضل جويد ، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[2] محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره ، ص20.

[3] بوكونة نورة ، تمويل التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 2012/2011 ،ص 22.

نلاحظ من الجدول رقم (2-1) أن الولايات المتحدة الأمريكية لها ميزة مطلقة في كلتا السلعتين، لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الملامس، لهذا فان الولايات المتحدة الأمريكية تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملايين من بريطانيا والعكس صحيح.

3ـــ نظرية القيمة الدولية لجون ستيوارت ميل.

إكتشف جون ستيوارت ميل نظرية القيمة النسبية بها خلل والمتمثل في كيفية تحديد معادلات التبادل الدولي، جاءت نظريته لسد الثغرة .

يرى جون ستيوارت ميل أن تبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد أخر بأثمان معينة لصادراتها بتغطية وارداتها ، الدولة التي تشغل التجارة الخارجية هي تلك الدولة التي يكون الطلب فيها على منتجاتها أكبر من الطلب على المنتجات الأجنبية ، أي إن تضيع مزيا التبادل الدولي مرتبطة بالطلب المبادل ومرونتها .

طبقا لهذه النظرية وفقا لقوة ومرونة الطلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أو يعتبر متكافئ مع الطلب المتبادل عندما تكفي قيمة الصادرات لتغطية قيمة الواردات ، هذا ما يسميه جون ستيوارت ميل قانون الطلب المتبادل[1] .

4ـــ نظرية دفيد هيوم .

تقوم نظرية دفيد هيوم أن الرفاه الاقتصادي في أي دولة سوف يعم على البلدان الأخرى بسبب تكامل هذه الدول في ظل تقسيم العمل ، في حالة تطور أي دولة سيكون أكثر ايجابي على البلدان الأخرى[2] .

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية .

تعرضت النظريات الكلاسيكية إلى النقد وذلك لتفسيرها البسيط وغير واقعي لتغيير قيام التجارة الخارجية

ويرى رواد هذه المدرسة أن الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة أخرى ،ذلك يتضمن قانون النفقة الثابتة ولا تبحث عن زيادة الإنتاج نتيجة خضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف [1]،سنتطرق إلى أهم النظريات من المدرسة النيوكلاسيكية :

[1] عربي مريم ، مرجع سابق ،ص 7.

[2] رائد فاضل جويد ، مرجع سابق ، ص 173.

1ـــ نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهيكشر و اولين:

قامت هذه النظرية على إرجاع اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية ، حسب درجة الوفرة و الندرة ، وقامت النظرية على الفرضيات التالية[2]:

* إعتبار عوامل الوفرة أو الندرة وعناصر الإنتاج مصدر طبيعي لاختلاف التكاليف وقيام التجارة الخارجية؛

* تشابه دوال الإنتاج لكل السلع في العالم ؛

* إستعادة دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ؛

* دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخولات لإنتاج سلعة نسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة ؛

* سيادة المنافسة الكاملة في كل الأسواق ؛

* عدم قدرة عناصر الإنتاج للتنقل دوليا ؛

* عدم قدرته لتفسير ظاهرة تنقل الاستثمار الأجنبي ؛

* عدم قدرة تفسير ظاهرة الشراكة متعددة الجنسيات ودورها في التجارة الخارجية؛

– لغز ليونتيف ، اختبار نظرية هيكشر و اولين.

قام ليونتيف بتجربة من خلال ما قام به هكتشر وأولين و لم يجد تطابق مع أرض الواقع وقام بهذه التجربة على صادرات وواردات الو.م.ا ووجد إن صادراتها كتفة العمل وارداتها كتفة رأس المال ويرجع السبب إلى إن العامل الأمريكي تبلغ إنتاجيته ثلاث أضعاف لعامل أخر من دولة أخرى نتيجة لتعليم الجيد ، الخضوع التدريب دقيقة والتنظيم والتسيير الجيدين[3] .

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، 30.

[2] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، مصر ، الدار المصرية ، ط2 ، سنة 1993 ، ص145-149

[3] قطاف الويز، مرجع سبق ذكره ،ص 10.

ثالثا : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :أثبتت النظريات السابقة إنهما بعيدتان على الواقع بالرغم من السعي إلى الاقتراب منه ، فرض هذا الواقع الاقتصادي بضرورة البحث عن من أجل محاولة تقديم تفسير لقيام التجارة الخارجية وإتفاق مع التطبيق السائد.

1ــ تفسير لندر لقيام التجارة الخارجية .

تتحدث هذه النظرية على أن تشابه هياكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتوجهها في الجهة والدولة النامية من جهة أخرى ، والإعتماد مع جانب الطلب في تفسير الظاهرة التبادل الدولي ويرى لندر العرض متغير تابع و الطلب متغير مستقل[1] ، من هنا نقول أن ليندر قدم في هذه النظرية تفسير لقيام التجارة الخارجية، هي كما يلي :[2]

- التشابه في هياكل الطلب مقاس يدخل الفرد في المتوسط في دول لها نفس المستوى ينتج عنه قيام التجارة الخارجية؛
- الاختلاف في هياكل الطلب مقاس بدخل الفرد المتوسط هو الذي يبين صعوبة التبادل الدولي بين الدول المتقدمة والنامية ؛

2ــ النظرية التكنولوجية :

تكمن هذه النظرية في إن الدول صاحبة الإختراعات تتمتع بأحتكار مؤقت عند المنبع في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي،ينتهي هذا إلاحتكار يزول التفوق التكنولوجي تتم عندما تأخذ الهيكلة الإنتاجية شكلها النمطي ، وتنشأ لها دوال إنتاجية للسلعة محل الدراسة بين الدول وتقف بذلك عوامل التكنولوجيا ، وبذلك يمكن القول إن تطور منتوج ما نتيجة التكنولوجيا يحدث تبادل دولي بين الدول لطلب مع هذا المنتوج[3] .

هناك نظريات أخرى حديثة تفسر سبب قيام التبادل الدولي بين الدول من بين هذه النظريات ، نظرية ذوق المستهلكة ونظرية اقتصاديات الحجم ودورة المنتوج ... الخ.

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، مرجع سبق ذكره ، ص87- 88

[2] ملخص نظرية ليندر، متاح على الموقع الإلكتروني futuranfase.blogspot.com/2009/11/blog-post-8889.html، تاريخ الإطلاع 2015/03/51، الساعة: 14:52

[3] Brahmi Souad, "La libbéralisation du commerce extérrieur et impératifs de l'OMC avec références au cas de L'Algerie", Mémoire de magister en Sciences Economique option Economique Internationale, Université D'Oran, 2010-2011, p: 25

المبحث الثاني : سياسات التجارة الخارجية .

تقوم الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية ، إجتماعية و إستراتيجية بوضع مجموعة من السياسات التجارية تجاه التجارة الخارجية ،تختلف هذه السياسات حسب طبيعة كل دولة و ثقافتها و موقعها و حسب قوة اقتصادها، سنقوم في هذه البحث باستعراض هذه السياسات للتعرف على سياسات التجارة الخارجية التي تقوم بها بعض الدول .

المطلب الأول : ماهية السياسات التجارية للتجارة الخارجية .

في هذا المطلب سوف نقوم بتقديم عدت تعاريف لسياسات التجارية والأسباب إستعمالها وأهداف التي تود الدول الوصول إليها

أولا : مفهوم السياسات التجارية .

لإعطاء مفهوم واضح للسياسات الخارجية سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف لسياسات التجارية.

تعريف 1: السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار علاقتها مع الدولة الأخرى لتحقيق أهداف معينة[1] .

تعريف 2: السياسة التجارية هي عبارة عن موقف الدولة و نظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الإقتصادية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول أو خروج السلع من أرضها و كذا الخدمات أيضا وبهذا تسمى هذه السياسة بسياسة تقيد أو حماية، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة الحرية التجارية [2].

[1] محمد ابرهيم عبد الرحيم ، العولمة والتجارة الخارجية ، مؤسسة شبلب الجامعة للنشلر ، مصر، الإسكندرية ، سنة 2009، ص 101.

[2] عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر الاسكندرية ، سنة 2000، ص194.

من خلال هذين التعريفين يمكن لنا وضع تعريف لسياسات التجارة الخارجية ،هي عبارة عن أداة أو إجراءات تضعها الدولة تتحكم فيها على شكل قيود لمنع أو التقليل من الدخول والخروج للسلع والخدمات إلى أرضيها .

ثانيا : أهداف السياسة التجارية .

تختلف أهداف التجارة السياسة من نظام إلى نظام اقتصادي آخر، ومن الدول متقدمة إلى دول نامية، تكون هذه الأهداف إما أهداف اقتصادية، اجتماعية أو إستراتيجية ، تختلف نوعية السياسة إما تحرير أو تقييد، و نذكر من الأهداف السياسات التجارية .

1- الأهداف الاقتصادية .

و تسعى قيمة الدولة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تنظيم العائدات من العملة الصعبة و عدم إخراجها ، و كذا التشجيع الاستثماري من اجل التصدير ، وضع من مستوى التشغيل في الوطن ، زيادة موارد الخزينة العامة و إستخدامها في النفقة العامة ، حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق و حماية الصناعات الناشئة[1].

2- الأهداف الاجتماعية .

وهي كما يلي : [2]

- حماية الصحة العامة، عن طريق إستيراد السلع الممنوعة والمضرة بالصحة ؛
- حماية بعض مصالح الفئات الإجتماعية ، مثل المنتجين الفلاحين ؛
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة ؛

3- الأهداف السياسية . [1]

[1] عادل احمد حشيش و مجيد محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة ، مصر ، الإسكندرية ، 2005، ص 12.

[2] زريمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير في العلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، سنة 2011/2010، ص 57

- تحقيق الإكتفاء الذاتي ؛

- حماية الأنشطة المتصلة بالأمن القومي ؛

4- الأهداف الإستراتيجية . هي كما يلي :[2]

- المحافظة على الأمن في الدولة من كل النواحي إقتصادي ، غذائي وعسكري ؛

- السعي إلى توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة ؛

المطلب الثاني : أنواع سياسات التجارة الخارجية .

تضع الدول السياسات التجارية في التجارة الخارجية كلا حسب أهداف الدولة ،فهناك دول تستعمل السياسة الحماية و ودول أخرى تقوم على سياسة الحرية التجارية وسنتطرق إليهما على التوالي .

أولا : سياسة الحماية .

1- مفهوم السياسة الحماية .

لسياسة الحماية عدة تعاريف نذكر منها :

تعريف 1: هي الحالة التي تستخدمها الدولة منها سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات التجارية أو حجمها أو طريقة تسوية المبادلات أو على العناصر مجتمعة [3].

تعريف 2: هي عبارة عن بناء الدولة لمجموعة من القوانين و إتخاذ كافة الإجراءات ، قصد حماية سلعة أو سوقها من المنافسة الأجنبية [4].

و من التعريفين يمكن القول إن سياسة الحماية هي إجراءات و تدابير قانونية تضعها الدول بسلطتها من أجل الحد من دخول أو خروج سلعة معينة أو تحديد ثمنها لأهداف معينة .

---

[1] محمد ابر هيم عبد الرحيم ، مرجع سابق ،ص 101

[2] زريمي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[3] زينب حسن عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 296

[4] عادل احمد حشيش ،مرجع سبق ذكره ،ص194.

2 دوافع عمليات إستعمال سياسة الحماية .

هناك عدة دوافع لإستعمال هذه السياسة وهي كما يلي :[1]

- حماية الصناعات الناشئة ؛
- توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي ؛
- معالجة البطالة وتحقيق مستوى التوظيف[2] ؛
- حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق ؛
- الحماية بغرض الحصول على موارد مالية وتحقيق الإستقرار الاقتصادي وجلب رؤوس الأموال للاستثمار؛
- حماية أمن الدولة ، المحافظة على الطابع الوطني ، نقد العلاقات الإجتماعية (الحفاظ على التقاليد ، الفكر ، الثقافة .... الخ)[3] ؛

3 – الأدوات المستعملة للسياسة الحماية للتجارة الخارجية .

تعتمد الدول المستعملة لهذه السياسة عدة أدوات نذكر منها :

– الأدوات المستعملة في الأسعار : ويظهر تأثير هذه الأدوات على الأسعار الصادرات والواردات وأهمها:[4]

* الرسوم الجمركية ؛
* التسهيلات لنظام الإعلانات ؛
* نظام الإغراق ؛

– الأدوات الكمية : وتنحصر أهم هذه الأدوات في تحديد نظام الحصص ، الترخيص الإستيراد والمنع [5].

---

[1] فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية الدولية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2013/2012 ،ص 57-58

[2] قطاف الويزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19

[3] زريمي نعيمة ،مرجع سبق ذكره ،ص 60

[4] بوكونة نورة ،مرجع سبق ذكره ،ص 44

[5] حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012 ، ص 23

– أدوات تجارية : ينظم هذا العنصر الإتفاقيات الدولية التجارية و إتفاقيات الدفع[1] .

ثانيا : سياسة الحرية .

1- مفهومه سياسة الحرية .

وسنذكر عدة تعاريف لسياسة الحرية:

تعريف 1: هي تعبر عن مجموع الإجراءات والتدابير القانونية التي على إزالة أو تخفيض القوى المباشرة أو غير المباشرة أو الكمية التعريفية أو غير التعريفية مع التجارة الخارجية[2] .

تعريف 2: هي الإجراءات التي تقوم بإزالة كافة القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى[3] .

و من هذين التعريفين يمكن أن نقدم تعريف لسياسة الحرية ،هي عبارة عن الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات المعنية ،بإلغاء كافة القيود و الحواجز المفروض على حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال عبر حدود الوطن أو تخفيض القيود المفروضة .

2- حجج سياسة الحرية .

لمعتمدي هذا المنهج عدة حجج منها[4] :

* التحرير لا يساهم فقط بالنمو ، بل على تحقيق السلام من خلال المنافسة التجارية بدل الصراعات العسكرية

* تحقيق الرفاهية ؛

* انخفاض أسعار السلع والخدمات ؛

* تساعد على الإنتاج الوفير ؛

[1] حمشة عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 24

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي ، مجموعة النيل العربية ، ج2 ط1 ، مصر ،القاهرة ، سنة 2003 ، ص 133

[3] فيروز سلطاني ،مرجع سبق ذكره ،ص 60

[4] زريمي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ،ص 59

* تحقيق معدلات البطالة ؛

* تؤدي إلى تعظيم الصادرات من خلال إتباع لأسلوب من اجل التصدير ؛

3 – أدوات استعمال سياسة الحرية .

إن أدوات إستعمال سياسة الحرية تنشأ عن طريق تحرير التجارة الخارجية وتتم عن طريق التكاملات الإقتصادية ، الإتحادات الجمركية ، الإتحادات الإقتصادية والسوق المشتركة

خلاصة الفصل الأول :

لم يتوفق المفكرين الاقتصاديين على تحديد مبادئ التجارة الخارجية ، قدم المفكرون الاقتصاديون نظريات كانت الهدف منعا إيجاد أساس القيام التبادل التجاري الدولي ، الذي يعود بالفائدة لكلى لطرفين التبادل التجاري، من هذه النظريات تقسيم العمل وتخصيص الدول في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتطورت هذه النظريات في تفسير التجارة الخارجية إلى أن وصلت إلى النظريات الحديثة التي بدورها تهدف إلى تبسيط عملية التبادل الدولي وإيجاد الأسباب الحقيقية لقيام عملية التبادل التجاري بين الدول.

تعتبر التجارة الخارجية قطاع حيوي وذلك بربطه بين المجتمعات مع بعضها البعض، تعتبر أيضا طريقة لتصريف الفائض في الإنتاج الوطني أي القدرة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدول من العملات الأجنبية

تقوم الدولة للحفاظ على قطاع التجارة الخاص بها بإدخال السياسات تجارية ، وذلك بإتباعها قوانين وإجراءات و تشريعات و تكون هذه السياسات إما حرية حركة السلع و الخدمات خروج و دخول ، أو سياسة حماية تفرض قيود للحد من دخول و خروج السلع و الخدمات .

تمهيد الفصل

مرت التجارة الخارجية الجزائرية بعد الإستقلال بعدة مراحل وسياسات مختلفة ،إبتدأت بنظام إقتصادي مخطط كان القصد من السلطات الجزائرية فيه حجب إقتصادها عن الاقتصاد العالمي ،ذالك لضعفه في هذه الفترة بالرغم من فشل هذا النظام ،لكن سارت به السلطات الجزائرية من الإستقلال إلى نهاية الثمانينيات ،حتى تعرض الإقتصاد الجزائري الى تدهور كبير في شتى المجالات الإقتصادية ،بهذه الظروف دفعت السلطات الجزائرية إلى تغيير سياستها نحو قطاع التجارة الخارجية وتحولت إلى التحرير الإقتصادي والتوجه إلى نظام إقتصاد السوق ، باشرت السلطات الجزائرية بالتوجه نحو سياسة التحرير الإقتصادي لقطاع التجارة الخارجية ، قامت بالعديد من الإصلاحات في كل القطاعات، من بينها قطاع التجارة الخارجية ،بذالك دخلت الجزائر وإندمجت في الإقتصاد العالمي نتيجتا لظروف وعوامل دفعها إليه ومن ابرز هذه الظروف انخفاض أسعار البترول إلى أدنى المستويات .

من أهم الملامح التي أبرزتها الجزائر في الاندماج ومواكبة الإقتصاد العالمي، عقد شراكة مع الإتحاد الأوربي في شتى الميادين والمجالات وكان الهدف منه التحرك نحو العالم الخارجي وإستغلال خبرات الإتحاد الأوربي لتقليص الوقت عليها ، إن عقد هذه الشراكة مع الاتحاد الأوربي سيترتب عنه آثار في شتى الميادين وخاصتا في قطاع التجارة الخارجية .

من هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال إلى 2014 ،دراسة عقد الشراكة الاورو وفقا للخطة التالية :

المبحث الأول : تحدثنا فيه عن المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني : قمنا بدراسة عقد الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوربي ودراسة الميزان التجاري وصادرات الجزائر وواردتها في ظل هذه الشراكة .

المبحث الأول :التجارة الخارجية في الجزائرية .

قامت التجارة الخارجية الجزائرية بعدت مراحل منذ الإستقلال الى الآونة الأخيرة فقامت الجزائر بنظام إقتصادي مخطط ، وتم تغيير هذه السياسة نتيجة للظروف إقتصادية إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية .

وقمنا بهذا المبحث بدراسة هذه المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول : مرحلة الرقابة و مرحلة الاحتكار على التجارة الخارجية الجزائرية .

في هذا المطلب قمنا بدراسة مراحل النظام الإقتصادي المخطط لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية من مراقبة وإحتكار .

أولا : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962ــ 1970).

إتجهت الجزائر كسائر الإقتصاديات النامية التي تتبع سياسة تنموية مستقلة ، حيث سلكت الجزائر في هذه الفترة مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية ، وهذه الإجراءات ناتجة عن النظام المورث عن فرنسا في المعاملات الخارجية ، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص ، الرفع من التعاريف الجمركية ، الرقابة على الصرف [1] وسنتطرق إلى هذه الإجراءات كلا على حدا:

1ــ الرقابة من خلال الرسوم الجمركية .

في سنة 1963 طهرت أول تعريفة جمركية في الجزائر بموجب الأمر رقم 03/ 29 المؤرخ في 28 / 10 /1963 حيث تميز هذه التعريفة بين السلع المستوردة حسبا لبعضها (10 %تخضع للسلع التجهيزية والمواد الأولية ، 2 %إلى 5 % تخضع للمنتجات نصف مصنعة ، من 15 % إلى 20% تخضع للمنتجات التامة) وحسب الدولة المصدرة منها من جهة أخرى أي منشأ السلعة .[2]

[1] بن ديب عبد الرشيد ، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية ،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،الجزائر ، الجامعة الجزائر ، سنة 2002 / 2003 ، ص 230.
[2] بملولي فصل ،مرجع سبق ذكره ، ص 42.

التعريفة الجمركية لسنة 1968 تميزت بتوزيع الحقوق الجمركية حسب المناطق الجغرافية من جهة ، وحسب

أصناف السلع المستوردة من جهة أخرى [1] ويتمثل ذلك في ما يلي :

– تعريف القانون العام : وتطبق على المنتجات التي يكون منشأها الدول الموقعة مع الجزائر لاتفاقيات تجارية؛

– تعريف جمركية التفضيل (préférentiel tarifa) وتخضع لها المنتجات التي تكون منشأها دولة المجموعة

طبيعة المنتوج	المنتجات المحولة	المنتجات غير محولة
المنتجات الاستهلاكية ذات الأولوية	من 30 بالمئة إلى 50 بالمئة	من 20 بالمئة إلى40 بالمئة
المنتجات الاستهلاكية الكمالية	من 100ال 150 بالمئة	من 20 إلى 32 بالمئة
السلع التجهيزية	30 بالمئة	20 بالمئة

الأوروبية بما فيها فرنسا ؛

– تعريفه العام تطبق على باقي الدول ؛

الجدول رقم (1–3) : معدل التعريفة الجمركية المعدلة حسب طبيعة السلعة المستوردة لسنة 1968.

المصدر : فيصل هلولي ،مرجع سبق ذكره ، ص 43

2 الرقابة على الصرف .

تمثل مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتعريفات معين تمنع التعامل بالعملات الأجنبية ،دعا هذا إلى إنشاء البنك المركزي في 13اكتوبر 1963 بغرض الرقابة مع كل العمليات المصرفية التحويلات الخاصة بالعملة ، وإبرام كل الصفقات مع الخارج ،كانت الرقابة في وضع معدل واحد للصرف بتحكم في كل التقلبات النقدية في السوق الدولية وكان هدف الدولة توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن تقلبات أسعار السوق، لكن لم

[1] فيروزي سلطاني ،مرجع سبق ذكره ، ص 142 .

يحقق الأهداف المرجوة وذلك بسبب الوضع المزري للتجارة الخارجية ،كان هدف هذا النظام حماية السوق المحلية من المنافسة والمحافظة على استقرار الأسعار والاحتفاظ بالعملة الصعبة وكذا إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيهه .[1]

3 تراخيص الإستيراد .غداة الإستقلال منحت الدولة الجزائرية تراخيص للإستيراد سواء فردية أو جماعية لجميع السلع المفيدة للاستيراد والذي تحتوي على قيمة وطبيعة السلعة المستوردة ، الرسوم التي تخضع لها واصلها ومصدرها .[2]

4 الرقابة من خلال نظام الحصص .

يشتمل هذا النظام كل العمليات المسدد بالعملة الأجنبية ،حيث أصبحت هذه العملية تخضع إلى ترخيص من الوزارة المالية ،حيث أصبحت كل الصادرات والواردات تخضع لإجراءات رقابة خاصة في الحصول على ترخيص مسبق واحترام الحصة المقررة ،وطبق هذا النظام بموجب المرسوم الرئاسي 63-188 الصادر في 16 مايو 1963 والمتعلق بوضع إطار عام لنظام الحصص والمتضمن في مادته تحديد قوائم السلع التي يمكن استيراد ، وهذا النظام بمثابة إجراء انتقالي من المنع التام إلى وحرية وتقدير [3].

والجداول التالية توضح الصادرات السلعية والواردات السلعية والميزان التجاري لهذه الفترة.

الجدول (2-3) : التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية الفترة 1963 إلى 1969 **الوحدة: مليون د ج**

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
موادغذائيةومشتريات أخرى	1151	1394	1138	931	579	643	929
الطاقة والمحروقات	2168	1933	1690	1819	2605	2902	3291
المنتجات الخاصة	312	148	188	151	108	235	203
سلع التجهيز	42	50	57	91	75	74	68
منتجات صف مصنعة	54	51	52	73	192	202	70
السلع الاستهلاكية	20	12	20	15	30	41	49
سلع أخرى	1	–	–	–	–	–	–
المجموع	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على : Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

[1] بن ديب عبد الرشيد ،مرجع سبق ذكره ، ص 231.

[2] فيروز سلطاني ،مرجع سبق ذكره ، ص 144 .

[3] بهلولي فصل ، مرجع سبق ذكره ، ص43.

وصاف سعيدي : تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي الجزائري في واقع التحديات ، مجلة الباحث العدد 2002/1 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،ص (7-9).

الشكل (1-3): توزيع السلعي للصادرات الجزائرية من 1963 ال1969 ، اعتمادا عل الجدول رقم (2-3)

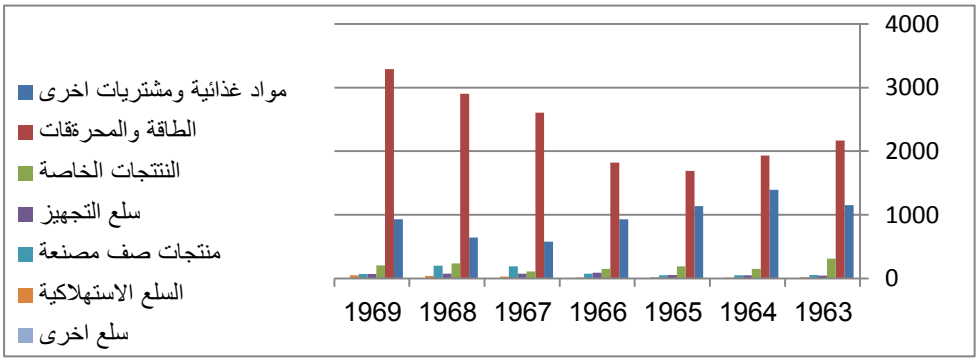

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 2-3

ونلاحظ (1-3) من الشكل السابق إن الطاقة المحروقات هي دائما أكبر نسبة من الصادرات بقيمة 2913 مليون دينار خلال سنة 1969 ،تليها مواد غذائية بقيمة 1374 مليون دينار جزائري سنة 1964وان اقل نسبة من الصادرات الجزائرية هي من السلع الاستهلاكية باعلى قيمة 41 مليون دينار جزائري خلال سنة 1969 ،أن مستوى الصادرات عرف إنخفاض متتالي من 1963 إلى 1965 بدأت الإرتفاع تدريجيا إلى آخر هذه المرحلة

الواردات

الجدول (3-3): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1963 الى 1969

الوحدة مليون دج

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
مواد غذائية ومشتريات أخرى	766	915	781	713	827	712	654
الطاقة والمحروقات	249	35	25	33	50	62	78
المنتجات الخاصة	213	226	253	212	214	242	308
سلع التجهيز	609	548	537	615	691	1245	1515
منتجات صف مصنعة	431	562	581	523	595	922	1361
السلع الاستهلاكية	1109	1186	1135	1057	807	841	1065
سلع أخرى	60	—	—	—	—	—	—
المجموعة	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

- Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

الشكل (2-3): : **التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1963 إلى 1969** ،

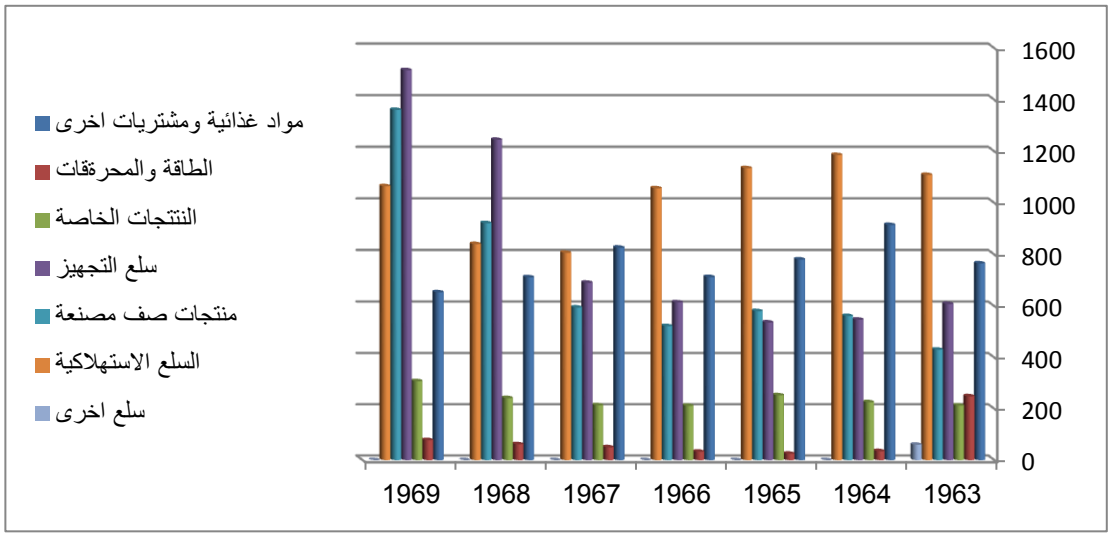

المصدر :من إعداد اعتمادا على الجدول رقم (3-3)

من خلال هذا الشكل(2-3) من سنة 1963الى 1966 اعلى نسبة واردات كانت سلع استهلاكية باعلى قيمة تقدر ب قرابة 1200مليون دج ،أن في سنة 1969كانت اكبر نسبة للواردات هي السلع التجهيزية إلى بأعلى قيمة تقدر ب1515 مليون دج وفي السنة 1967كانت بمقدر 1245 مليون دج ،منتجات نصف مصنعة باعلى قيمة لها سنة 1969 بقيمة تقدر ب1361 مليون دج .

الميزان التجاري

الجدول(4-3): **الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963 إلى 1969** الوحدة مليون دينار جزائري

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
مجموع الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
مجموع الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الميزان التجاري	311	116	-167	-73	418	73	-370

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (2-3) و(3-3) .

الشكل (3-3) : الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963 إلى 1969 .

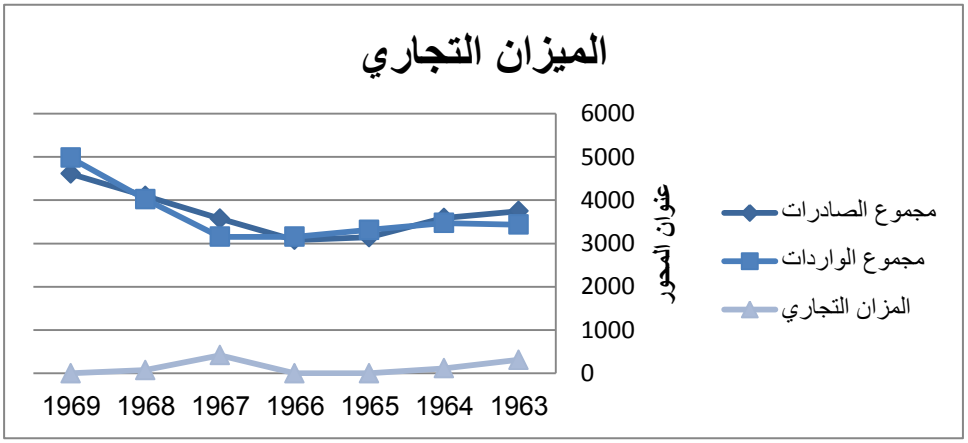

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (4-3).

حقق الميزان التجاري فائض خلال 1963 و1964،في سنة 1965 حقق عجز بقيمة 176 مليون وكذا سنة 1966 بقيمة 73 مليون ،حقق فائض سنة 1966 و1967 بقيمة 418 و73 مليون على التوالي، في سنة 1969 حقق عجز وكان هذا العجز الأكبر في هذه المرحلة بقيمة 370 مليون ،يعود هذا إلى زيادة الواردات وخاصة السلع التجهيزية والمنتجات نصف مصنعة وهذا لتلبية إحتياجات السوق.

ثانيا : مرحلة الإحتكار 1970-1988 :

نظرا للمشاكل التي شاهدتها السياسة التجارية خلال الستينيات ،وضعت الدول سياسة جديدة في قطاع التجارة الخارجية يعتمد على إحتكار عمليات الإستيراد والتصدير خلال الفترة الممتدة من 1970 – 1988 حيث كانت نقط تحول لتعزيز هذا الإحتكار ومرت هذه السياسة بمرحلتين مرحلة توجيه تدريجي للإحتكار ومرحلة تعزيز الإحتكار .

1 مرحلة التوجيه التدريجي للاحتكار 1971 – 1977:

جاء المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ليظهر نوايا السلطة تجاه قطاع التجارة الخارجية ابتدأ من جويلية 1973تم إقرار مجموعة الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية ،هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في تخطيط مركز ، و تأكد توجيه السلطة إلى هذه السياسة من خلال نظام (AGT) الذي دخل حيز التنفيذ بموجب المنشور 73 – 1 المؤرخ في 1973/02/20 الصادر عن وزارة التجارة المتضمن منح المؤسسات العمومية حق الامتياز في إحتكار التجارة الخارجية وإلغاء التجمعات المهنية للمشتريات وتم تعديل عدد من معدلات الحقوق الجمركية وأعيد توزيع نسبها وإلغاء تصنيف البضائع حسب المنطقة لتصبح التعاريف لسنة 1973 كما يلي : [1]

- تعريف القانون العام : وتطبق على المنتجات المتاحة للجزائر شرط الدولة الأولى برعايتها ؛
- تعريفة خاصة : تطبق على الدولة التي لها أفضليات تجارية متبادلة مع الجزائر وخاصة دول المغرب العربي؛ومعدلات التعريفة حسب هذا القانون كما هي من الإعفاء 0% ،المعدل المنخفض الخاص 3% ،المعدل المنخفض 10% ،المعدل العادي 25% ،المعدل المرتفع 40% والمرتفع الخاص 50% ؛

2–مرحلة تعزيز احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية 1978ـــ 1988 :

شهدت صدور القانون 78-02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارية الخارجية وذلك من خلال حظر استيراد وتصدير والخدمات لصالح الدولة أو صيانتها ، وكان يمس هذا الاحتكار بدرجة أولى عمليات الاستيراد وكانت تهدف إلى تحقيق حماية الإنتاج الوطني من المنافسة وزيادة قوة التفاوض مع الشركاء التجاريين لها ، كرس هذا القانون إقصاء الوسطاء ، نتج عن ذلك توسيع وتعزيز هياكل الدولة في ميدان التسويق ،تم إنشاء شركات وطنية تحتكر تسويق منتوج معين كشركة وطنية للسوقة وكذلك التعاونيات الفلاحية ،[2]بالرغم من النتائج العكسية لهذه السياسة إلا إن الدول لم تتخلى عنه ، وأعطت له بعض الليونة في التعامل في بداية الثمانينيات وذلك من خلال إصدار مرسوم 84 -390 الذي يمس فيه بعض التسهيلات على عملية الاستيراد.[3]

[1] فيروز سلطاني ، مرجع بق ذكره ، ص 147 .
[2] بن ديب عبد الرشيد ، مرجع سبق ذكره، ص 300.
[3] بهلولي فصل ، مرجع سبق ذكره، ص47.

لكن ابتدأ من سنة 1986 أدت الأزمة النفطية إنخفاض المداخل البترولية مما دفع الدولة إلى تعزيز إستراتيجية ترقية الصادرات خارجة المحروقات ،ذلك من خلال إصدار لمرسوم 86-46 وتضمن هذا القانون

	1970	1973	1977	1980	1985	1986	1989
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	957	872	526	431	281	123	264
التموين الصناعي	427	277	405	476	863	761	1711
الطاقة والمحروقات	3456	6206	23445	51715	63299	34003	68927
آلات وسلع التجهيز	25	42	2	5	17	16	510
معدات نقل ولواحقها	72	36	17	1	92	6	371
السلع الاستهلاكية	24	41	15	20	12	26	154
سلع أخرى	1	5	–	–	–	–	–
المجموع	4981	7479	24410	52648	64564	34935	71937

تسهيلات للمصدرين وفي سنة 1988 ،ظهر نظام آخر لإحتكار التجارة الخارجية بصدور مرسوم 88-29 عن طريق المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال منحها فلوكالات على أساس دفتر شروط الذي تحدد فيه حقوق وواجبات المؤسسات التي تمارس هذا الاحتكار .[1]سنقوم بإعطاء بإحصائيات عن الواردات والصادرات السلعية لهذه الفترة والميزان التجاري

الصادرات :

الجدول (5-3) : التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989 الوحدة مليون دج

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

- Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

الشكل رقم(4-3): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989

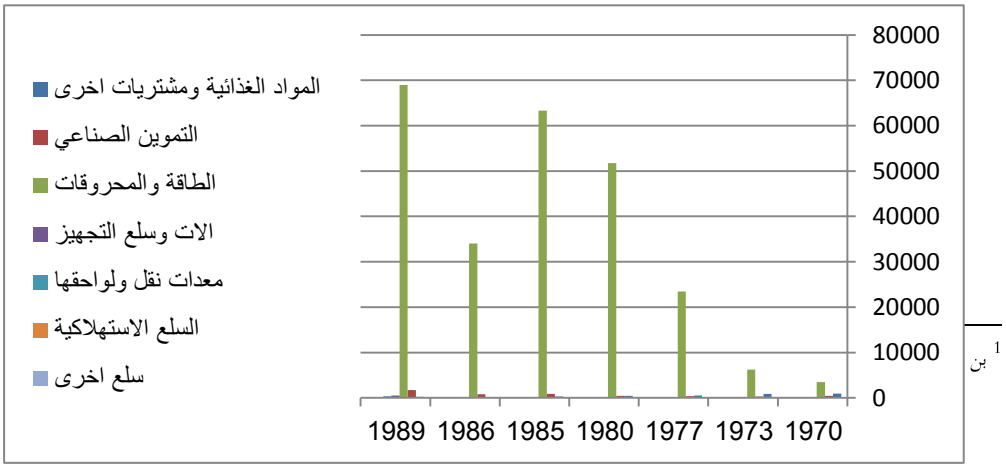

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم(5-3)

نلاحظ من الشكل السابق أن المحروقات والطاقة تسيطر دائما على صادران الجزائر ،حيث شوهد إرتفاع قيمتها من سنة 1970الى 1985 باعلى قيمة 63299مليون دج ،في سنة 1986 تم إنخفاضها بسبب أزمة البترول التي حلت هذه الفترة إلى غاية 1988بقيمة 34003 مليون دج ،في سنة 1989 إرتفع قيمة صادرات البترول نتيجتا لزوال الأزمة بقيمة 68927 مليون دج ، إن التموين الصناعي يحتل المرتب الثانية في الصادرات الجزائرية بقيمة 1711 مليون دج سنة 1989 ، إن أقل السلع اصدار هي معدات نقل ولواحقها بقيمة 1 مليون دج خلال سنت 1977

الواردات :

الجدول 6-3: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989 الوحدة مليون دج

	1970	1973	1977	1980	1985	1986	1989
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	680	1218	3544	7782	9728	7261	19965
التموين الصناعي	2422	3325	9170	13680	18517	16798	25197
الطاقة والمحروقات	112	118	335	854	712	619	707
آلات وسلع التجهيز	181	2377	9442	11324	12492	10970	15786
معدات نقل ولواحقها	691	1155	4434	4176	5250	4842	4075
السلع الاستهلاكية	484	678	1601	2697	2714	2854	4191
سلع أخرى	3	5	4	6	78	50	151
المجموع	6205	8876	29175	40519	49491	43394	70072

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

الشكل رقم (5-3):التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989

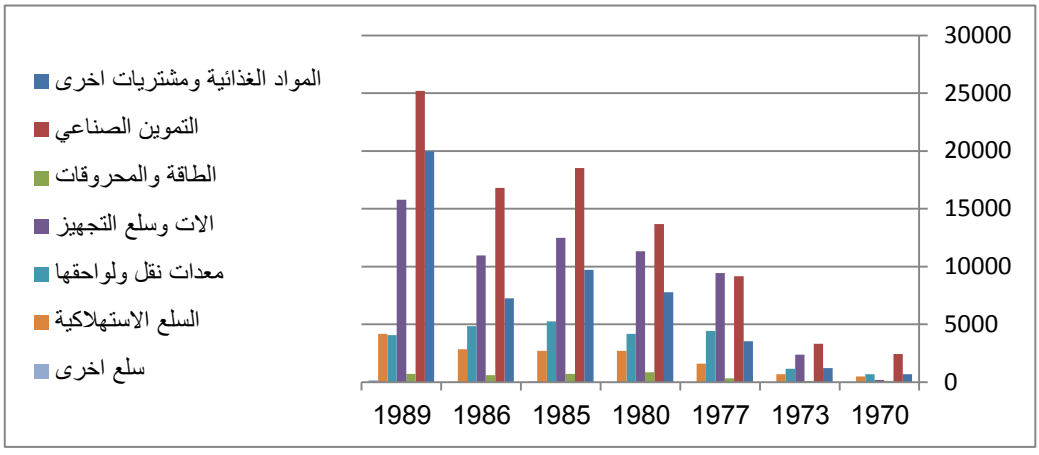

المصدر : من إعداد الطالب من خلال الجدول رقم (6-3)

من الشكل (5-3)نلاحظ أن التموين الصناعي هي الواردات الأكثر إستراد في هذه المرحلة بقيمة25157 مليون دج خلال سنة 1989 ، تليها المواد الغذائية بأعلى قيمة 19965 مليون دج خلال سنة 1989 ، آلات وسلع التجهيز في نفس بقيمة 15786 ،إن هذه الواردات عرفة إرتفاعا من 1970 إلى 1985 وخلال فترة 1986 إلى 1988 عرفت إنخفاضا نتيجتا لازمة البترول و شوهدت إرتفاعها سنة 1989.

الميزان التجاري :

الجدول (7-3): الميزان التجاري الجزائري لفترة 1970 إلى 1989 الوحدة مليون دج

	1970	1973	1977	1980	1985	1986	1989
مجموع الصادرات	4981	7479	24410	52648	64564	34935	71937
مجموع الواردات	6205	8876	29175	40519	49491	43394	70072
الميزان التجاري	ـ1224	ـ1397	ـ5065	12129	15073	ـ8459	1865

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (5-3 و6-3).

الشكل (6-3): الميزان التجاري الجزائري في مرحلة الاحتكار

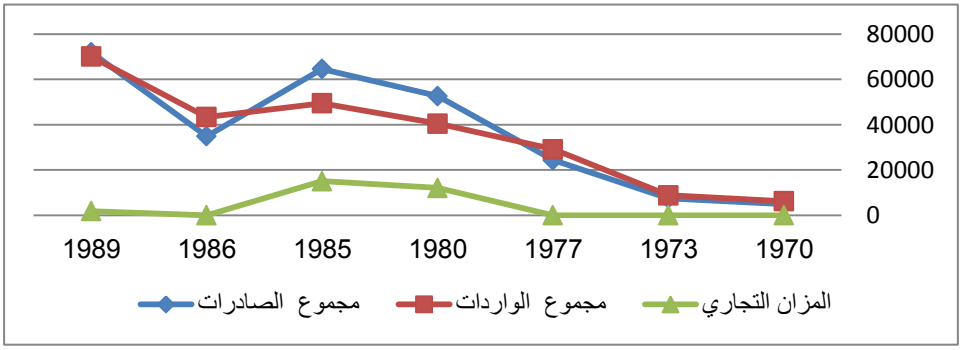

نلاحظ من الشكل(6-3)أن الميزان التجاري حقق عجز خلال 1970 و1973 بقيمة 1224 و 1397 مليون دج ،كذا الفترة 1977 ،في الفترة الممتدة من 1977 إلى 1985 حقق الميزان التجاري فائضا وتقدر أعلى قيمة ب 15073 مليون دج،في سنة 1986 حقق عجز نتيجة لأزمة النفط وإنخفاض

أسعاره وكانت أدنى قيمة وصل إليها 8459 مليون وفي سنة 1989 حقق فائض بقيمة 1865 مليون دج

المطلب الثاني : تحرير التجارة الخارجية الجزائرية :

ظهرت في آوخر 1988 سياسات جديدة للسلطة الجزائرية في قطاع التجارة الخارجية ،هي إنتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق الإقتصاد العالمي انطلاقا من برامج وإصلاحات هامة وشاملة للاقتصاد الوطني ،تسعى إلى إصلاح التجارة الخارجية الجزائرية والى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية عن الدولة ،بعدما كانت الدول المسيطرة أي ما يعتبر بسياسة الاحتكار للدولة

باشرت الدولة هذه التغيرات من طرف الدولة للسياسات التجارية نتيجة لتطورات طرأت في الإقتصاد الوطني والعالمي [1] وأهم الأسباب التي أدت إلى تغير السياسة الإحتكارية ، سوء التسيير التنموي وقطاع التجارة وأبرزها سقوط وإنهيار أسعار البترول ،بعد أزمة البترول وجدت الجزائر نفسها في وضعية حرجة لإقتصادها مما أدي إلى سحب إحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي وهذا الأخير إستغل الوضعية الإقتصادية الحرجة للجزائر ففرض عليها شروط قبل الاستفادة من هذه الموارد سنة 1989 ومن أهمها تحرير أسعار الصرف والفائدة و التجارة الخارجية ، إنشاء بورصة للأسواق المالية [2] ومن هذا نجد إن الجزائر من أزمة 1986 للبترول والحلول التي فرضت عليها من طرف صندوق النقدي الدولي أدى بها إلى تحرر التجارة الخارجية .

وقامت الجزائر بالإصلاحات في سياسة الحرية بثلاث مراحل أولها مرحلة التحرير التدريجي لحماية التجارة تليها مرحلة التحرير التدريجي والمرحلة الثالثة مرحلة التحرير الكلي .

أولا : مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية :

وفي هذه الفترة تميزت سياسة الدول في التجارة الخارجية بمنح حقوق الاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عانة معينة ،تخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلعة

[1] حمشة عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] بلحبيب عبد الكمال ، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،المركز الجامعي بغرداية ، الجزائر ، سنة 2010-2011 ، ص 117.

المستوردة وإقرار التراخيص موردات وإشعارات الصرف ،كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية .[1]

توسع نظام الرقابة على الواردات ، وأدى إلى إصدار قانون رقم 88-29 سنة 1988 ،اتبع هذا القانون مرسوم 88-201 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي ادخل بعض التعديلات على نظام التجارة الخارجية إن الإجراءات التي اتخذها الجزائر سنة 1988 لا تعد احتكار ولا تعد تحرير ، والإجراءات التي اتخذها سنة 1989 حيث ظهرت بعض التعديلات من أبرزها التخلي عن احتكار الدولة على التجارة الخارجية ما عدا الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل الإفراد ، و إن سبب إجراء هذه التعديلات وقوع الدولة في أزمة مالية نتيجة لازمة البترول مما دفعها إلى تغير السياسات .[2]

ثانيا : مرحلة التحرير الجزئي (التدريجي) 1989-1999.

في هذه المرحلة اتسمت بإدخال نظام الشركات الإمتياز وشركات البيع بالجلة وذلك لتفكيك والسماح لكل من يعمل سجل تجاري أن يمارس التجارة الخارجية إبتدأ من افريل 1991 ،أصبح لكل مستورد الحق في الحصول على نقد أجنبي وإلغاء ترخيص الإستيراد والسماح الغير المقياس بتحويل رؤوس الأموال لتمويل النشاطات ، وقامت أيضا بتخفيض الدينار ، وقامت بعدت إجراءات تساهم في تحرير التجارة الخارجية [3].

وصدرت عدة قوانين ومراسيم تثبت ذلك من أهمها [4]

1 قانون 90 /10 المؤرخ في 14 افريل 1990 متعلق بقانون النقد والفرض [5]؛

إن هذا القانون من مؤشرات الإصلاحات الاقتصادية ومن أهم مبادئه منح البنك المركزي الاستقلالية وإعطاء أكثر حركة للبنوك التجارية في المخاطر ومنح القروض ،وتخفيض الميزانية العامة من تمويل المؤسسات العمومية.

2 قانون رقم 16/90 ، في 07 أوت 1990 ؛

[1] حمشة عبد الحميد مرجع سبق ذكره ، ص88.
[2] بلحبيب عبد الكمال ، مرجع سبق ذكره ص118.
[3] حمشة عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره، ص 88 .
[4] قطاف الوزيرة ، مرجع سبق ذكره،ص51 .
[5] قانون 10/90 المؤرخ في 14 أ افريل 1990

قانون المالية التكميلية وكان قد قرر لأول مرة منذ تطبيق الإحتكار ،انه أصبح إستيراد السلع لإعادة بيعها مسموح به للمتعاملين التجاريين لكن مع بعض القيود .

وهناك عدة مراسيم منها :

-02/90 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990 متعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويون ؛[1]

- قانون 22/90 في 07 أوت متعلق بالسجل التجاري ؛

- مرسوم تنفيذي رقم 37/91 في 13 فيفري 1991 متعلق بشروط كدخل الدولة في المجال التجارة الخارجية ؛[2]

بعد ظهور الرسوم الأخيرة 37/91 ظهرت بوادر الدولة في تحرير التجارة الخارجية وقام برسم أيطار عام لعملية تحرير التدريجية ، حيث قامت الحكومة بدعوة كل المتعاملين الإقتصاديين والشركاء على حد السواء إلى تشجيع الإستثمار والتصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة .[3]

ثالثا مرحلة التحرير التام :

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 ، وهذه السنة كانت الجزائر تهيئ فيها نفسها للتعاون مع الصندوق النقدي الدولي في أطار الإصلاحات للإتفاقيات ميزة بينهما في افريل 1994 ، وتم خلالها إعادة جدولة الديون ، والتحرير التجاري من بين إتفاقيات المبرمة ، وكذا سعي الجزائر لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .[4]

1 - إجراءات تحرير التجارة منذ 1994 :

حيث شرعت السلطات في هذا الإطار بوضع برنامج إصلاحات إقتصادية وإسناد بإجراء توسعة لتحرير التجارة الخارجية ، حيث أصدرت الحكومة التعليمية 13/94في تاريخ 12 افريل 1994 التي تأثر على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية الجزائرية منذ ذلك التاريخ ثم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة ، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري ووفقا للمرسوم 37/91 يمكنه ممارسة نشاط

[1] قانون 02/90 المؤرخ في 7 أوت 1990
[2] مرسوم تنفيذي رقم 37/91 في 13 أفريل 1991.
[3] حمشة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكرهن ص88.
[4] بلحبيب عبد الكمال مرجع سبق ذكره، ص 123.

الإستيراد ، وتبعا لتعليمة 13/94إصدر البنك الجزائري الذي يوضح النوايا الجديدة لسياسة الدولة وأصبح للمستورد الحقيقي الحصول على العملة الصعبة ، وقامت السلطات بالتخفيض تدريجيا من الرسوم حيث خفضت سنة 1994 من معدل 60% ثم 45 % سنة 1997.[1]

وبحلول 1995 ثم إلغاء القيود على مدفوعات السلع والخدمات غير المنظورة على مراحل بداية الخدمات الصحية والتعليم تم باقي الخدمات وثم التحرير التام على عدة برامج .[2]

2- برامج الاستقرار الاقتصادي الأول 1994 -1995 :

هو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات من كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد وذلك استعداد لدخول نظام السوق حيث اتخذت عدة إجراءات في مجال التحرير .

إستعادة وتيرة الإقتصاد،كبح البطالة ومحاربة التضخم مواصلة تحرير الأسعار والإهتمام بعدة قطاعات كما عملت السلطات على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة للعملات التجارية .[3]

3- برنامج التصحيح الهيكلي 1995- 1998 : وهذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارة والمالية ،تشجيع التصدير خارج المحروقات والسعي إلى تطوير نظام الصرف بإقامة سوق صرف ما بين البنوك سنة 1995 والعمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى لتصريف الجمركية وبالنسبة للصادرات فقد الغي كل الخطر السابق عليها حيث أصبح النظام التجاري الجزائري حال من القيود الكمية سنة 1996.[4]

إعتمدت الدولة بعض السياسات من أهمها ،إصلاح السياسة النقدية لكبح التضخم ، إلغاء دعم الأسعار التحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات و تنمية القطاع الخاص إصلاح المؤسسات العمومية . سنقدم أهم الصادرات السلعية و الواردات و الميزان التجاري لهذه الفترة.

الصادرات .

[1] حمشة عبد الحميد : مرجع سابق ، ص 98.

[2] قطاف الويزة : مرجع سابق ، ص 52.

[3] عبد الغفار غطاس : آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من 1990-2006) رسالة ما جستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي بن مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، سنة 2010/2009 ص 130.

[4] عبد الغفار غطاس : المرجع السابق ، ص 131.

الجدول (8-3) : الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990الى 1999 الوحدة مليون دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية	50	55	79	99	33	110	136	37	27	24
طاقة ومحروقات	10856	11726	10388	9612	8053	9731	12494	13378	9855	12084
مواد أولية	32	43	32	26	23	41	44	40	45	41
مواد نصف مصنعة	211	169	226	287	198	274	496	387	254	281
سلع التجهيز الفلاحي	3	5	2	0	2	5	3	1	7	25
سلع التجهيز الصناعي	76	61	66	17	9	18	46	23	9	47
سلع استهلاكية	67	42	44	50	22	61	156	23	16	20
المجموع	11295	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889	10213	12522

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على : إحصائيات المرية العامة للجمارك وإحصائيات الصندوق النقدي العربي.

الشكل (7-3): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال 1990 إلى 1999.

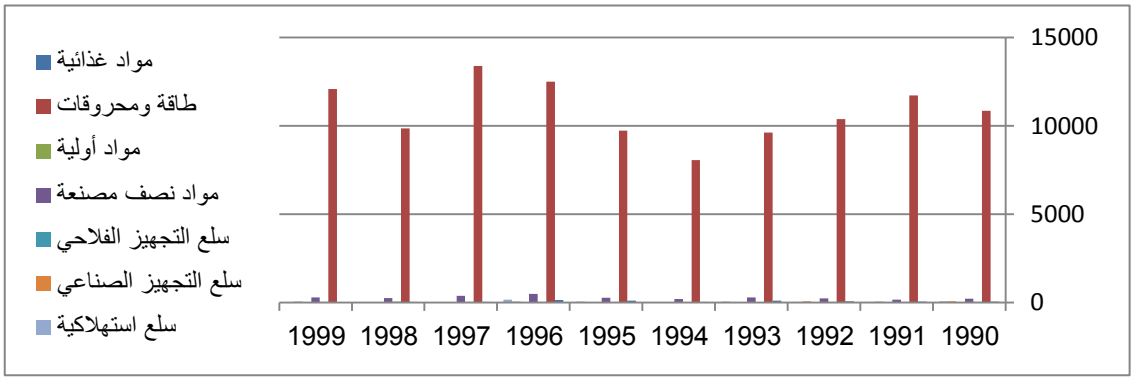

المصدر : من إعداد الطالب من خلال الجدول رقم (8-3).

إن المحروقات تسيطر دائما عل صادرات الجزائر ،تم إنخفاض نسبتها خلال الفترة 1992 إلى 1994باقل قيمة تقدر ب8053 مليون دولار، وباعلى قيمة تقدر ب11726 مليون دولار ، لتشهد تزايد حتى سنة 1997بأعلى قيمة تقدر ب13378مليون دولار ،إنخفضت القيمة سنة 1998 بقيمة مقدرة ب9855 مليون دولار وإرتفعت سنة 1999بقيمة 12048مليون دولار، إن المنتجات نصف مصنعة هي أعلى نسب في الصادرات بعد المحروقات بقيمة496 مليون دولار ، إن أقل الصادرات لهذه الفترة عي سلع التجهيزات الفلاحية بقيمة مليون دولار.

الواردات : الوحدة مليون دولار

الجدول رقم (9-3) التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999 الوحدة مليون دولار

	1990	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية	2135	2177	2816	2753	2601	2544	2533	2307
الطاقة والمحروقات	144	125	56	118	110	132	126	154
المواد الأولية	675	595	619	789	498	499	540	496
مواد نصف مصنعة	1801	2074	2143	2372	1788	1564	1722	1547
سلع التجهيزات الفلاحية	78	55	33	41	41	21	43	72
سلع التجهيزات الصناعية	3682	2567	2428	2937	3022	2833	3120	3219
سلع استهلاكية اخرى	1142	1195	1270	1751	1038	1094	1319	1396
المجموع	9674	8788	9309	10643	8988	8555	9277	9010

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على : إحصائيات المرية العامة للجمارك وإحصائيات الصندوق النقدي العربي.

الشكل 8-3 : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 -1999

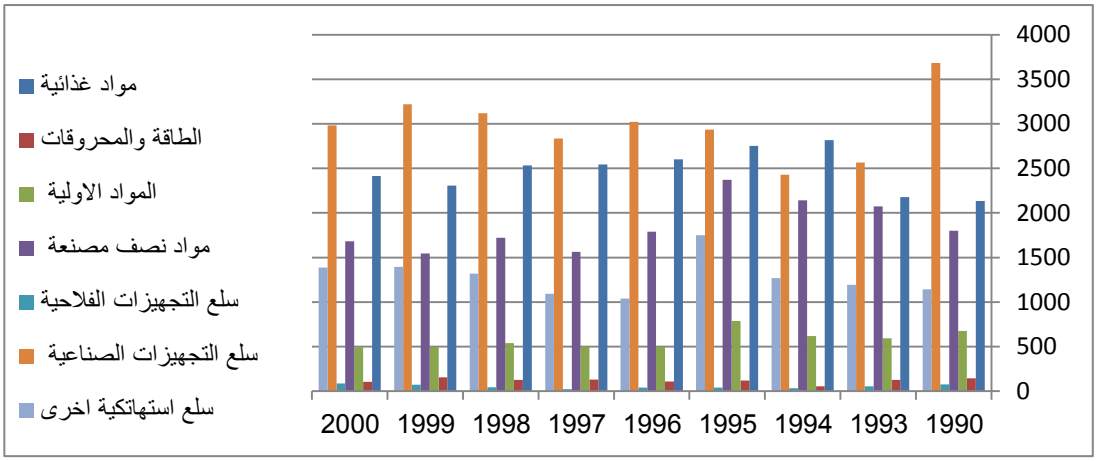

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (9-3).

ومن الشكل(8-3) نلاحظ إن سلع التجهيزات الصناعية هي الأكثر إستراد في الفترة الممتدة من1990 إلى 1999 بأعلى قيمة لها سنة 1990 هي 3682 مليون دولار وأما السنوات الأخير بقيم متقاربة ،المواد الغذائية هيا في المرتبة الثانية من واردات الجزائر وكانت أعلى قيمة لها سنة1994 بقيمة 2816 مليون دولار، وتليها منتجات نصف مصنع 1788 مليون دولار ،ثم سلع فلاحيه 3219مليون دولار وتجهيزات والمواد الأولية154 مليون دولار

الميزان التجاري : الوحدة مليون دينار جزائري

الجدول (10-3) : الميزان التجاري الجزائري لفترة 1990 إلى 1999.الوحدة مليون دينار جزائري

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	100944	2193391	243087	235448	308771	446385	610649	801969	577766	834685
الواردات	86477	139240	188547	193744	326121	513192	498325	501580	552356	610528
الميزان التجاري	14467	80151	41704	41704	-177350	-66807	112324	300389	25400	224157

المصدر : المركز الوطني للإعلام و الإحصاء .

الشكل رقم(09-3) : الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999.

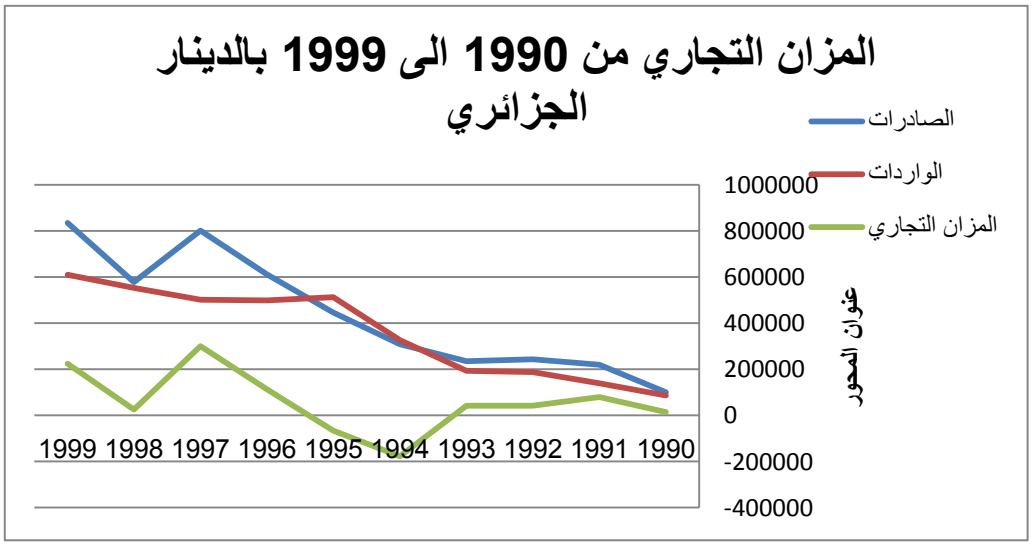

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (10-3).

نلاحظ من الشكل(9-3) إن الميزان التجاري حقق فائض وهذا من 1990 إلى 1993 وهذا نتيجتا للحرب الخليج وخروج العراق من سوق المحروقات مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط ، وفي سنة 1994 و 1995 حقق عجز بقيمة 17350 و66807 بسبب انخفاض أسعار البترول وحقق فائض من 1996 إلى أخر المرحلة.

المبحث الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشراكة .

شهدت الجزائر نفسها أنها مضطرة لكي تقوم بالاندماج العالمي مع الاقتصاد العالمي فقامت بعدت إجراءات لكي لدخول في هذه التطورات الراهنة للاقتصاد العالمي ، فمن بعض هذه الاجرائات قامت بعقد شراكة مع الاتحاد الأوربي ،وسنتطرق في هذا المبحث عن هذه الشراكة وعن التجارة الخارجية (ميزان التجاري، الصادرات ، والواردات) في مرحلة الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الأول : الشراكة الأورو جزائرية .

أولا : عقد اتفاقية الشراكة .

كانت هناك نوايا لكل من الاتحاد الأوروبي ككتلة و الدول الأوروبية و الجزائرية لإنشاء منطقة تعاون بينهما ويرى إن بينهما تحاور إلى عام 1972 ،حيث تبنى إجراءات تعاون موحدة بين رؤساء حكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبين حوض المتوسط ، وفي سنة 1976 أيضا تم إبرام إتفاقية تعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبيين و الجزائر ، تونس و والمغرب ،في 1982أصدر قانون تنظيمي يتعلق بالاستثمار الخاص الوطني وأيضا في سنة 1993 و 1995 مؤتمر برشلونة ،[1] كان أول ظهور لبوادر الشراكة الاورو متوسطية كان سنة 1994 تم عقد أول لقاء وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول محاور أساسية للإتفاقيات والتي شملت الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي نحو

[1] صلاح الدين يحي مداح / مرجع سبق ذكره،ص 109 .

البحر الأبيض المتوسط، إستمرت المفاوضات بين الطرفين إلى ما بعد مؤتر برشلونة 1995 [1]،وفي سنة 1997 لم يتم توقيع المفاوضات نتيجة لإختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسة ومع الأزمة الأمنية التي سادت الجزائر (العشرية السوداء) كانت الإشكال حول هذه النقاط : [2]

-خلق منطقة تبادل حر وتزويدها بكل الخدمات والمرافق الضرورية ؛

-تشكيل هيكل مؤسساتي منظم ومتجانس ؛

-بعث التعاون الأورو متوسطي في الميادين الاقتصادية و اجتماعية والمالية والثقافية؛

-إلزامية تليين شروط تحرير التبادل السلع ، والخدمات ورؤوس الأموال ؛

-التبادلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية ،حركة رؤوس الأموال والمنافسة ؛

-الجانب ألامني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة ؛

-طلب الحصول على مساعدات مالية لتحدي عصرنة القطاع المالي والمصرفي ؛

-توسعت إطار التعاون يشمل جميع الجوانب وخاصة الإنتاج ؛

-إجراءات رفع الحماية على الصناعة يجب إن تكون وفق لمراحل ؛

-المطالبة بالتحرير التدريجي ؛

وتم إستئناف المفاوضات بعد العديد من الجولات تارة و المنقطعة تارة أخرى وفي 19 سبتمبر 2001 تم التوقيع على في الأخير على أول مشروع للشراكة .[3]

حيث تم توقيع إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في افريل 2002 مع الجزائر لا تنحصر على إنشاء منطقة تبادل حر فحسب وإنما تشمل جوانب اقتصادية وجوانب سياسية ،وجوانب اجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية

[1] فطر عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص77 .

[2] سمينة عزيزة ،الشراكة الاورو جزائرية بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ، مجلة الباحث ، العدد 09/ 2011 ، بسكرة ،الجزائر ، ص 152.

[3] طالبي بدر الدين ، الشراكة الاورو متوسطية وآثرها على اقتصاديات المغرب العربي دراسة حالة القطاع الزراعي الجزائري ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر سنة 2011/2010 ، ص 46 .

مستدامة ، ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 1سبتمر 2005 ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة نذكر عند وضعها حيز التطبيق .[1]

ثانيا ،محتوى اتفاقية الشراكة .

كان جوهر اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر الذي يميزها عن باقي الإتفاقيات مع الدول الأخرى هي العدالة وشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب و التعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسالة ، وتحتوي اتفاقية الشراكة 110 مادة كان في أولها ، الشق السياسي ويليه المالي والاقتصادي والجوانب الثقافية والاجتماعية [2] .

- المحور السياسي والأمني .[3]

ويتضمن المبادئ القواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني وتسعى إلى التوصل إلى الأهداف المتعلقة بالسلم و الأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية .

- التنقل الحر للسلع .

يقوم الاتحاد الأوروبي والجزائر بإنشاء منطقة تبادل حر تدريجيا وخلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد ، تبدأ منه دخول حيز الإتفاقية التنفيذ ، وهذا الاتفاق عائق أمام الطرفين مع أطراف أخرى مع إلا يؤثر على نظام المبادلات الخاصة بانطلاق الشراكة ، وفي هذه الاتفاقية :

-تلغى كافة الحواجز ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات ؛

-لا يتم أي ادخل حق جمركي جديد أو رسم عند الاستيراد والتصدير ؛

-عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيكون الحقوق التي تطبق على ورادارات الاتحاد الأوروبي المثبت في المنظمة العالمية للتجارة ؛

[1] موقع وزارة التجارة www.mine=itifakixchar commerce . gov.dz,arab,?min.com في يوم 07-04-2015 على الساعة 18:11
[2] بهلولي فصل ، مرجع سبق ذكره ،، ص 103 .
[3] فطر عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 79

* تجارة الخدمات .

تأكيد أعضاء الاتحاد الأوروبي على التزامهم حول الإطار العام في اتفاق تجارة الخدمات(A.GCS) بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية traitement de la nation la plus favorisée وهذا يخص جميع الخدمات الذي يتضمنها الاتفاق وتمنح الجزائر امتياز خاص لموردي الخدمات .[1]

- تنقر رؤوس الأموال والمنافسة .

أن قواعد المنافسة في إتفاق الشراكة مستخرجة من قواعد الاتحاد الأوروبي ، إتفق الطرفين على حماية الحقوق الفكرية طبقا بالا معمول بها عالميا ، و التحرير التدريجي و المتبادل لأسواق رؤوس الأموال [2].

- التعاون الاقتصادي .

تم الإتفاق على تقوية التعاون في الجانب الاقتصادي الذي يخدم الطرفين وذلك بتحرير التجارة الخارجية و التقارب بين الإقتصاديين وخاصة القطاع المؤدي إلى زيادة النمو ورفع مستويات الشغل والمبادلات وإعطاء الأولوية للقطاع المؤدي إلى تنويع المبادلات وتم الإتفاق أيضا على دعم التكامل الإقليمي ،وتطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية ، التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث و التعاون في مجال البحث العلمي والتكوين والتعليم وغيرها .[3]

- التعاون الاجتماعي و الثقافي . و تضمن هذا الجانب على إجراءات التي تخص العامل من التمييز ، وشروط العمل المكافآت ... إلى آخره ، و احتوت أيضا على جانب التعاون الثقافي التربوي بتشجيع تبادل المعلومات والتفاهم في الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شانها أن تكون سبب في التقرب الاجتماعي والثقافي .[4]
- التعاون المالي .

[1] سمينة عزيزة ، مرجع سبق ذكره، ص 153
[2] بهلولي فصل ، مرجع سبق ذكره ن ص 103.
[3] صالح الدين يحي مداح ، مرجع سبق ذكره ، ص 113.
[4] لمعسكري سمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 146.

حيث تم مع اتفاق على مساعدة الجزائر في إعادة التوازن المالي الإقتصادي وذلك من خلال تسهيل عمليات الإصلاح بما فيها التنمية الريفية ، تأهيل الهيكل الاقتصادي ، تشجيع الاستثمار الخاص وكذلك الاخد بعين الاعتبار ما سيحدث لاقتصاد الجزائر بعد إنشاء منظمة حرة .[1]

- التعاون في مجال العدالة والتوازن الداخلي .

وفي هذا المجال تم الإتفاق على تقوية مؤسسات القانون للدولة والتعاون في مجال التنقل الأشخاص وخاصة من جانب التأثيرات ، والمراقبة للهجرة الشرعية ومحاربة الجريمة المنظمة [2].

ثالثا : دوافع عقد إتفاقية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .[3]

تسعى الجزائر لإقامة الشراكة إلى عدة أسباب منها المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها البلاد من المديونية والبطالة وعقم الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية نموها ، وعدة أسباب أخرى وكانت هذه المشاكل كلها أسباب عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لسعيها الى معالجتها وحلها ولو جراء منها .

وان الدوافع الطرفين تتمثل في :

-الرابط التاريخي والرغبة في تدعيمها على أساس قيام علاقات تتسم بالإستقرارية ؛

-إقامة منظمة خاصة يخلف مناخها يلاءم لإقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية ؛

-الرغبة في إقامة تعاون وحوار منظم في مجالات اقتصادية واجتماعية ، ثقافية ، تكنولوجيا وبيئية ؛

-تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

-إقامة إطار مناسب للحوار الأساسي والأمني مما يخدم المنظمة ؛

المطلب الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية.

وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة الصادرات والواردات الجزائرية واهم التركيبة السلعية والمناطق الجغرافية للصادرات والواردات الجزائرية

[1] طالبي بدر الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص62.
[2] معسكري سمرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 147.
[3] فاطر عبد القادر مرجع سبق ذكره ، ص77.

أولا : الصادرات :

الجدول رقم (11–3) :التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال 2000 إلى 2013، الوحدة مليون دولار

مجموعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية	612	648	734	673	788	907	1184	1312	1066	1619	2140	2048	2161
طاقة ومحروقات	18484	18019	23939	31302	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71662	70571	63326
مواد أولية	28	35	48	65	67	73	88	119	113	305	357	314	402
مواد نصف مصنعة	504	551	509	571	651	828	993	1384	692	1056	1495	1519	1608
سلع التجهيز الفلاحي	22	20	1	-	-	1	1	1	-	1	--	---	___
سلع التجهيز الصناعي	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30	36	30	25
سلع استهلاكية	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30	16	18	18
المجموع	19132	18753	24612	32083	46001	54619	60163	79298	45194	57053			

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للجمارك و الصندوق النقدي العربي .

الشكل الرقم (10-3): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2013

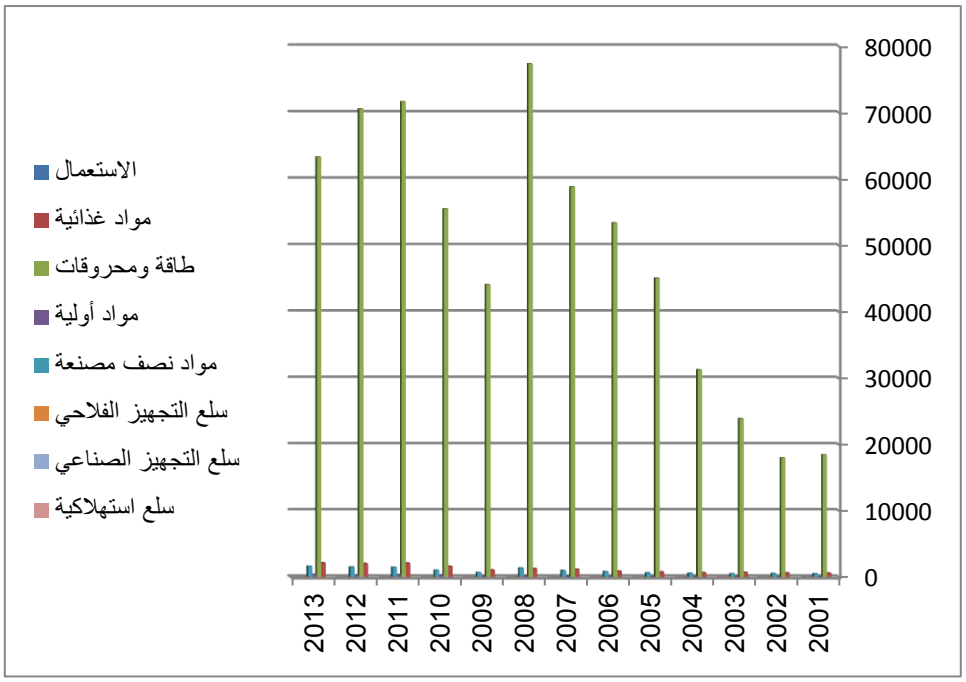

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم(11-3).

من الشكل(10-3) يظهر إن المحروقات هي الركيزة الأساسية لصادرات ونرى إن المحروقات كانت نسب التزايد في صادراتها متزايدة وكانت اكبر قيمة سنة 2008 بقيمة 77361 مليون دولار ، وفي سنة 2009 تم انخفاض النسبة لتصل إلى قيمة 44128 مليون دولار وهذا بسبب أزمة 2008 أزمة الرهن العقاري وشاهد ارتفاعه بعد هذه السنة ، ويلي المحروقات مواد نسف مصنعة باعلى قيمة له سنة 2013 ب1608 مليون دولار،والمواد الغذائية قبلها بقيمة 6181مليون دولار سنة 2013 ثم مواد اولية باعلى قيمة لها406مليون دولار سنة 2013.

الصادرات خارج المحروقات :

الجدول رقم (12-3) :التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال 2001-2013. الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصادرات خارج المحروقات	623	648	722	664	788	907	1184	1332

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الصادرات خارج المحروقات	1954	1066	1619	2140	2048	2165	2813

المصدر : من إعداد الطالب اعتماد على الجدول رقم (11-3).

الشكل رقم (11-3) التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة 2001-2013.

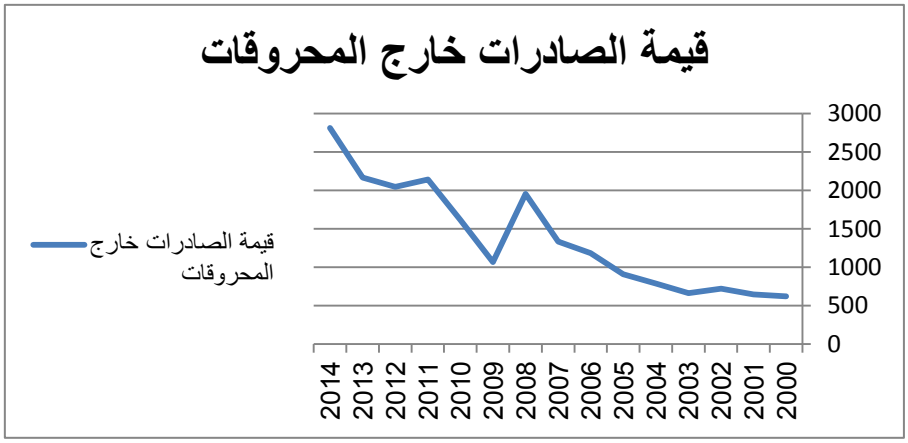

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 12-3

نلاحظ في الشكل 11-3 إن الصادرات خارج المحروقات في نمو و لكن لا تزال النسبة ضعيفة جدا ، بالرغم من التزايد الملحوظ عليها.

ثانيا ،الواردات .

الجدول رقم(13-03) : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال 2000الى 2013 الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية	2415	2395	2678	2598	3604	3587	3800
الطاقة والمحروقات	106	139	129	112	208	212	244
المواد الاولية	493	478	542	665	803	751	483
مواد نصف مصنعة	1681	1872	2344	2774	3591	4088	4934
سلع التجهيزات الفلاحية	87	155	148	124	208	160	96
سلع التجهيزات الصناعية	2983	3435	4318	4698	7020	8452	8528
سلع استهاتكية اخرى	1386	1466	1590	2037	2765	3107	3011
المجموع	9095	9801	10498	12232	17991	20145	21212

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية	4954	7796	5893	6027	9805	9023	9572
الطاقة والمحروقات	324	595	549	945	1164	4955	4365
المواد الاولية	1325	1376	1201	1406	1776	1839	1766
مواد نصف مصنعة	7105	9154	10165	9944	10431	10629	10810
سلع التجهيزات الفلاحية	146	86	234	330	229	329	449
سلع التجهيزات الصناعية	10026	15434	15140	15573	15951	13604	15745
سلع استهاتكية اخرى	3751	5036	6145	5987	7944	9997	12205
المجموع	29307	39479	39297	40212	47300	50376	54903

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات مديرية الجمارك العامة والصندوق النقدي العربي.

الشكل رقم (12-3) : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2013.

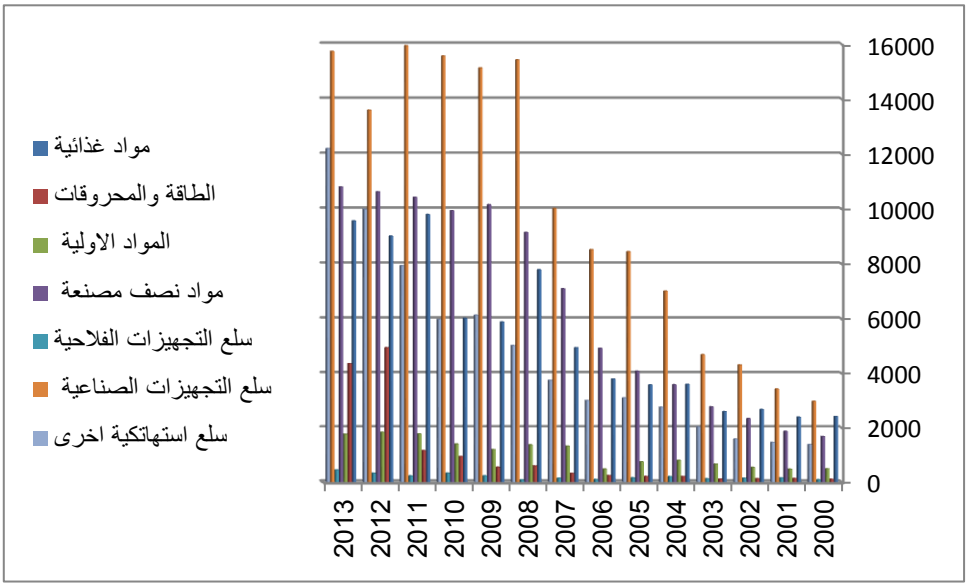

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (13-3) .

ونلاحظ من الشكل السابق أن واردات الجزائر من الفترة 2000 إلى 2013 كانت السلع والتجهيزات الصناعية هي الأكبر نسبة في هذه الفترة ،كانت في إرتفاع مستمر إلى 2012باعلى قيمة لها 15951 مليون دولار إنخفضت في 2012 لتصبح 13604مليون دولار ثم ارتفعت سنة 2013 لتصبح 15745 مليون دولار ،تليه المواد نصف مصنعةباعلى قيمة لها 10810 مليون دولار خلال سنة 2013 والمواد الغذائية باقصى قيمة تقدر ب9805 مليون دولار سنة 2011 .

ثالثا ،الميزان التجاري .

الجدول (14-3) :الميزان التجاري الجزائري خلال فترة2000الى 2014 **الوحدة مليون دولار**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الصادرات	19575	19132	18753	24612	32083	46001	54619	60163
مجموع الواردات	9095	9801	10498	12232	17991	20145	21212	29307
الميزان التجاري	10480	9331	8255	12380	14092	25856	33407	30856

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الصادرات	79298	45194	57053	78439	71866	64974	62956
مجموع الواردات	39479	39297	40212	47300	50376	54903	58330
الميزان التجاري	39819	5896	16841	31139	21490	10071	4626

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المديرية العمة للجمارك والصندوق النقدي العربي .

الشكل رقم (3-13) الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2014.

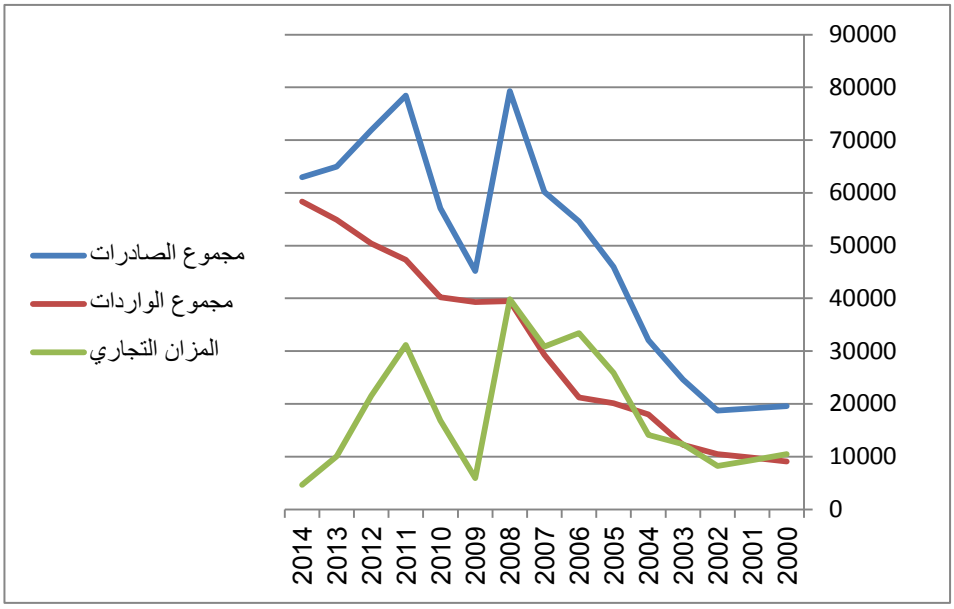

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-14).

أن الميزان التجاري وكما هو ملاحظ في الشكل (3-13) لم يحقق عجز في هذه المرحلة حيث انه كان في تصاعد من 2000 إلى 2008 حيث حقق فيها أعلى قيمة ب قرابة 30865 مليون وفي سنة 2009 انخفض بسبب الأزمة المالية أزمت الرهن العقاري بقيمة5896 مليون ، وان اقل نسبة لميزان التجاري سجلت في هذه الفترة سنة 2014 بقيمة 4626 مليون دولار

الجدول رقم 3-15:الميزان التجاري خارج المحروقات للفترة 2000-201. **الوحدة مليون دولار**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الصادرات خارج الواردات	623	648	722	664	788	907	1184	1332
مجموع الواردات	9095	9801	10498	12232	17991	20145	21212	29307
المزان التجاري خارج المحروقات	8472-	9153-	10498-	12232-	17203-	19238-	20028-	27975-

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الصادرات خارج الواردات	1954	1066	1619	2140	2048	2165	2810
مجموع الواردات	39479	39297	40212	47300	50376	54903	58330
المزان التجاري خارج المحروقات	37525-	38161-	38593-	45160-	48328-	52738-	55520-

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجداول رقم(3-13)و(3-12) .

الشكل (14-3) : الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات لفترة 2000 إلى 2014

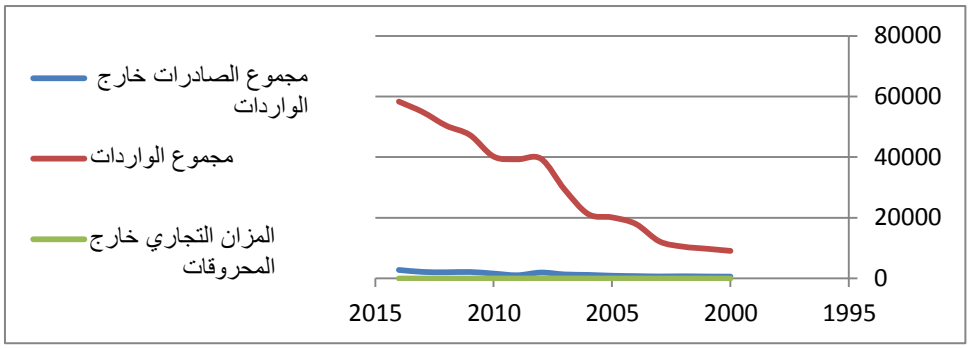

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول رقم 15-3

من الشكل14-3 نرى إن الميزان التجاري خارج المحروقات حقق رصيد سالب طيلة هذه الفترة ونرى إن نمو الصادرات خارج المحروقات تنمو نمو بطيء جدا على عكس الواردات وان الميزان التجاري خارج المحروقات دائما فيعجز متزايد

رابع التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية.

الجدول رقم (16-3): توزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية في فترة 1999-2012 **الوحدة مليون دولار**

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاتحاد الأوروبي	9751	1227	12344	11927	14096	18325	25593
O.C.D.E.I[i]	3008	4857	4549	4485	7098	10068	14963
باقي الدول الأوروبية	155	191	87	198	296	174	15
أمريكا الجنوبية	972	1485	1037	926	1235	1480	3124
آسيا	152	326	476	420	526	699	1218
OCEANIC2°[ii]	–	–	23	–	0	–	–
البلدان العربية	78	139	315	222	327	604	621
بلدان المغرب العربي	172	260	275	217	248	337	418
البلدان الإفريقية	34	40	26	25	7	26	49
المجموع	12522	19575	19132	18420	23836	31713	46001

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوروبي	28750	26200	41246	2318	28009	37307	39797
O.C.D.E.I	20546	25387	28614	18326	20278	22059	20029

[i] O.C.D.E.I، منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية دون الدول الأوربية

[ii] ° O.C.E.N.I.C2، دول المحيط.

باقي الدول الأوروبية	7	7	10	7	10	102	36
أمريكا الجنوبية	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228
آسيا	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683
OCEANIC2	_	55				41	
البلدان العربية	591	479	797	564	694	810	958
بلدان المغرب العربي	515	760	1626	857	1281	1586	2073
البلدان الإفريقية	14	675	35	93	79	146	62
المجموع	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الصندوق النقدي العربي والمديرية العامة للجمارك

الشكل (15-3) : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو العالم الخارجي من 1999 إلى 2012

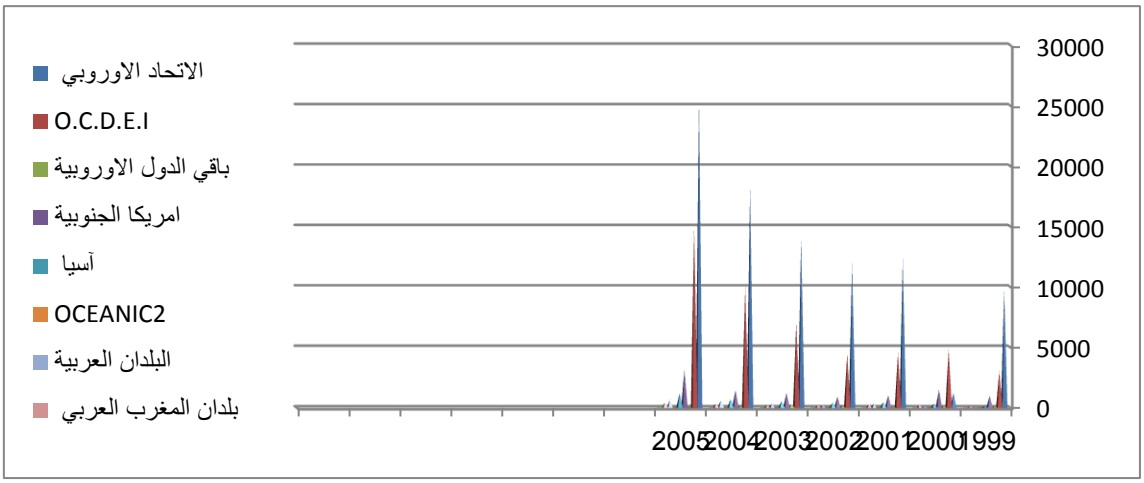

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (16-3).

نرى من الشكل (15-3) أن صادرات الجزائر موجهة بنسبة كبيرة إلى الاتحاد الأوربي وان اكبر قيمة لصادرات في هذه الفترة الموجه للاتحاد الأوربي سنة 2008 بقيمة 41246 مليون دولار ،تليها دول التعاون والتنمية الاقتصادية بأعلى قيمة في سنة 2008 بقيمة 28614 مليون دولار وتليهما دول جنوب أمريكا ،نرى إن دول المغرب العربي والدول العربية نسبة الصادرات إليهم ضعيفة جدا وحتى الزيادة في نسبة الصادرات إليهما ضعيفة وسجلت أعلى نسبة صادرات إليهما في سنة 2014 بقيمة 2073 و 958 مليون دولار على التوالي

الجدول رقم(17-3)التوزيع الجغرافي للواردات للفترة1999-2012 **الوحدة مليون دولار**

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاتحاد الأوروبي	5079	5334	5903	64.84	7673	10109	11219
O.C.D.E.I	2171	2060	2125	2494	2316	3110	3506
باقي الدول الأوروبية	470	503	636	889	988	1526	1088
أمريكا الجنوبية	244	255	269	363	478	1071	1248
آسيا	776	741	579	909	938	1554	2504
OCEANIC2	_		92	61	46	66	_
البلدان العربية	252	155	179	347	413	474	427
بلدان المغرب العربي	36	42	72	118	108	160	217
البلدان الإفريقية	136	111	85	81	48	129	148
المجموع	9164	9201	9940	11749	13008	18199	20357

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوروبي	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333
O.C.D.E.I	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160
باقي الدول الأوروبية	777	715	659	728	388	579	1652
أمريكا الجنوبية	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590
آسيا	3055	4318	616	7574	8280	8873	9538
OCEANIC2	_	_		2			
البلدان العربية	493	621	705	1089	1262	1760	1555
بلدان المغرب العربي	235	284	395	478	544	691	807
البلدان الإفريقية	148	231	395	350	396	578	741
المجموع	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا إحصائيات الصندوق النقدي العربي والمديرية العامة للجمارك.

الشكل (16-3) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من العالم الخارجي من 1999 إلى 2012

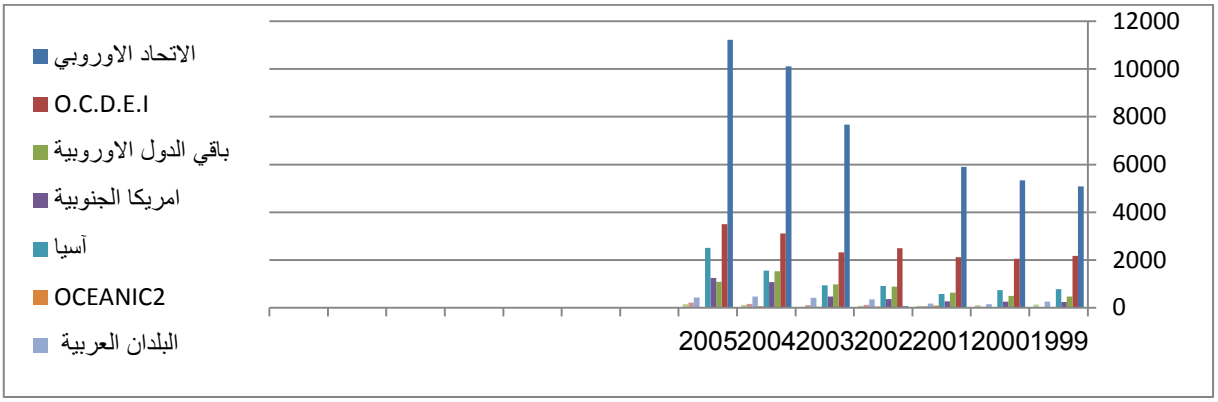

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل (16-3) أن أعلى منطقة تستورد منها الجزائر هيا الاتحاد الأوربي بأعلى قيمة سنة 2014 بقيمة 26333 مليون دولار وتليها أمريكا الجنوبية من سنة 1999 إلى 2008 سجلت فيها أعلى قيمة ب 2179 ثم أصبحت في باقي الفترة أسيا بأعلى قيمة سجلت سنة 2012 بقيمة 9538

ونرى إن الدول العربية نسبة الإستيراد والتعامل التجاري المتبادل بينهما ضعيف جدا سجلت أعلى قيمة صادرات فيها سنة 807 مليون دولار على عكس دول المغرب العربي سجلت أعلى من بقية الدول العربية بأعلى قيمة تقدر ب1760 مليون دولار سنة 2011

خلاصة الفصل

لقد مرت التجارة الخارجية الجزائرية بمرحلة الاقتصاد المخطط لقطاع التجارة الخارجية، قامت في البداية على قيام الدولة بمراقبة كل المعاملات الخارجية من مبادلات تجارية من سلع وخدمات وإنتقال رؤوس الأموال ثم تحولت خلال بداية السبعينات إلى إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية وذالك على مراحل ، لقد قامت الدولة بسياسة الإحتكار إلى نهاية الثمانينات، حيث إنخفضت أسعار البترول إلى أدنى المستويات وإنهاك الاقتصاد الجزائري تماما مما دفع بالسلطات الجزائرية لطلب مساعدات من المنضمات المالية الدولية ، وقد تم فرض شروط على هذه المساعدات، كان من الشروط القيام بالإصلاحات في كل القطاعات وشمل هذه الإصلاحات قطاع التجارة الخارجية ، ومن الإصلاحات التي شملت هذا القطاع تحرير التجارة الخارجية والإندماج في الإقتصاد العالمي ، وقد قامت الدولة بهذه السياسة بعدة مراحل، إن من أبرز ما قامت به الجزائر في ظل الإندماج في الاقتصاد العالمي هو عقد شراكة مع الاتحاد الأوربي على أهداف مشتركة بينهما، وان من هذه الشراكة آثار نجم عنها تأثر على كل القطاعات ، و كان الهدف من الدولة في هذه الشراكة التأثير على قطاع التجارة الخارجية وتغيير تشكيلة فواتير الإستيراد والتصدير ، لكن لم يتغير أي شيء في فواتير الإستيراد والتصدير للجزائر حيث إنها منذ الإستقلال لم تتغير هيكل صادرات الجزائر وكان اعتمادها على المحروقات و لم تتغير حتى بظل الشراكة ، وكذا فاتورة الاستيراد كانت دائما مواد إستهلاكية بشتى النواحي وهي لم تتأثر بالشراكة الاورو متوسطية ،إن عقد الشراكة مع التحاد الأوربي لم ينفع الجزائر أو أن الجزائر لم تستغل هذه الشراك بإكتساب المعرف والخبرات والكفاءة.

تمهيد .

إن جميع الدول تيقظت لظاهرة التكتل الإقتصادي والى أهميتها في بناء إقتصادها ، حيث أصبحت من الصعب على تحقيق النمو والتقدم في عصرنا هذا لبلد وحده ، حيث إن الإمكانيات أصبحت وحدها غير كافي ولا يمكن تحقيق تقدم أي دول دون اللجوء إلى عقد اتفاقيات تعاون بهدف تحقيق الرفاهية الإجتماعي والإقتصادي .

وتعددت هذه التكاملات الإقليمية في دول العالم وتطورت فهناك العديد من التكملات منها الإتحاد الأوروبي ، النافتا ،مجلس التعاون الخليجي وغيرها من التكاملات الاقتصادية .

سنقوم في هذا الفصل بتسليط الضوء على احد هذه التكاملات وهو نموذج الشراكة الاورو متوسطية، سنقوم بدراسة أهدافه ودوافعه وأثاره ومسار تأسيسه .

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما :

* ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي والمعاصر (الإقليمية الجديدة) .

* الإقليمية الجديدة دراسة ميدانية للشراكة الاورو متوسطية .

المبحث الأول : ماهية التكامل الإقليمي التقليدي والمعاصر (الإقليمية الجديدة) .

تمهيد .

أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية لدول العالم ومن الصعب التخلي عنه ،لأنه أصبح من المستحيل تحقيق نمو إقتصادي في ظل عصر التكنولوجيا وهو يتطلب تكنولوجيا ومهارات بشرية وموارد مالية وتنويع الأسواق ، إن التكامل أصبح له شقين أساسيين احدهما تقليدي يشمل فئة متقاربة جغرافيا ، ثقافيا ، إقتصادية وأخر إقليمي جديد لا يهتم بالفرقان في الثقافات والنمو ولا حتى الإقليم

وسنتطرق في هذا المبحث إلى دارسة ماهية كل منهما .

المطلب الأول : ماهية التكامل الإقليمي التقليدي .

في هذا المطلب سنقوم بإعطاء لمحة حول التكامل الإقتصادي التقليدي من مراحله ومفهومه وأسبابه وأهدافه.

أولا : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

لقد قدم الإقتصاديون والخبراء عدة تعاريف للتكامل الاقتصادي وسنذكر منها ما يلي :

تعريف 1: هو عملية إرتباط دولتين أو أكثر تكتل إتحاد اقتصادي تكون فيه العلاقات بين الدول المتكاملة اكبر ما هو عليه مع سائر دول العالم .[1]

تعريف2: يعرفه بيلا يلاس على انه "عملية وحالة " ويقصد بالعملية الإجراءات و التدابير التي تؤدي الى إلغاء كافة التميز بين الوحدات المتنامية إلى دول قومية مختلفة ، والحالة تمثل في الانتقاء مختلف صور الفرقة بين الاقتصاديات القومية.[2]

تعريف 3: يعرفه جان تنجرجن على أساس احتوائه على جانب سلبي وجانب ايجابي ، فسره في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينه في السياسة الاقتصادية الدولية ، ومن الناحية الايجابية الإجراءات

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ،دار الفكر الجامعي ،مصر ، الإسكندرية ، سنة 2006،ص 11.

[2] بوشول السعيد ، واقع التكامل الاقتصادية لدول محليين التعاون لدول الخليج العربي و آفاقه ، رسالة ماجستير وعلوم التسيير ،الجزائر، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة ، 2008ـــ/ 2009 ،ص 3 .

التدعيمية التي يراد بها إلغاء الرسوم والضرائب بين الدول المتكاملة ، و إعادة برمجة التنظيم اللازم لعلاج مشاكل التحول والانتقال [1].

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي عبارة عن قيام دولتين أو أكثر بإلغاء كافة القيود المفروضة على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج ،داخل هذا التكامل سواء كان من دولتين أو أكثر والعمل في هذا التكامل على أساس دولة واحدة .

ثانيا : مقومات التكامل الاقتصادي ،

للوصول إلى تكامل اقتصادي ينبغي أن يتركز هذا التكامل إلى عدة مقومات منها إقتصادية ، سياسية ، ثقافية ، نذكر أهم هذه المقومات في الجانب الإقتصادي كما يلي [2]:

- التخصص وتغيير العمل ؛
- توفر عناصر الإنتاج ؛
- توفر المواد الطبيعية؛
- توفر وسائل النقل والإتصال ؛

ثالثا : شروط التكامل الإقتصادي .

لنجاح هذا التكامل بين الدول يجب توفر الشروط التي هي كما يلي :[3]

- التقارب الجغرافي ؛
- الإرادات السياسية للدول المتكاملة ؛
- توفر في الدول المتكامل الفائض والعجز في اقتصادياتها ؛
- تجانس الاقتصاديات القابلة لتكامل ؛
- توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة[4] ؛

---

[1] عقبة عبد اللاوي ، الإقليمية الجديدة و أثارها على الدول النامية ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة قاصدي مراجع ورقلة ، 2008 ــ/ 2009، ص 47.

[2] شريط عابد دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية ، حالة دول المغرب العربي و أطروحة دكتورا ،الجزائر ن جامعة الجزائر ، 2003 /2004،ص 75.

[3] مقروس كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، رسالة الماجستير ، العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013ــ 2014، ص 20ــ21 .

[4] نزيهعبد المقصود مبروك ،مرجع سبق ذكره،ص13.

- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية ؛[1]
- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية ؛

رابعا : مراحل التكامل الإقتصادي الإقليمي .

لنجاح قيام التكامل اقتصادي إقليمي ناجح وفعال يجب على الدول المتكاملة إتباع عدة مراحل متتالية، لا يمكن قيام بمرحلة دون أخرى ولا يمكن إلغاء أحد هذه المراحل كالتالي :

منطقة التجارة الحرة ، الإتحاد الجمركي ، السوق المشتركة ، الإتحاد الاقتصادي و الإتحاد الاقتصادي والنقدي (الإندماج الإقتصادي التام).

مرحلة 1:منطقة التجارة الحرة .

في هذه المرحلة من التكامل تقوم كل الدول المتكاملة بإزالة كافة العقبات والحواجز التي تقف في طريق التجارة البيئية بين هذه الدول ، أي قيام كل دولة عضو في التكامل بإزالة كافة الحواجز الجمركية والغير الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية مع بقية دول الأعضاء في التكامل ، وتحافظ كل دولة من الأعضاء على التعريفات والحواجز مع الدول الغير أعضاء في المنطقة ، يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ هذه المنطقة الحرة التجارية للتجارة إن المشكل التي تواجه هذه المرحلة انحراف التجارة مع الدول الأعضاء والسبب في تفاوت في الرسوم الجمركية مع الدول الخارجية.[2]

المرحلة 2: الإتحاد الجمركي .

يمثل المستوى الثاني من التكامل الاقتصادي الإقليمي مرحلة الاتحاد الجمركي وهو كما يلي :

في هذه المرحلة يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية والحواجز الإدارية بين دول الأعضاء كما في منطقة التجارة الحرة ويضاف إليه توحيد الرسوم الجمركية لدول الأعضاء أمام العالم الخارجي ، حيث لا يتم إنتقال

[1] عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز ،التكتلات الاقتصادية وجه حديث للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد الثاني ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي ، جوان 2012 ، ص 9

[2] شحاب نوال ، اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية ،رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية ،الجزائر، جامعة الجزائر ،2009/ـــ2010 ،ص 36.

اليد العاملة و رأس المال ،أي أن الاتحاد الجمركي بعمل على إندماج الأقاليم الجمركية مع الدول الخارجية غير الأعضاء [1].

مرحلة 3: السوق المشتركة .

تشكل مرحلة أعلى في السير نحو الوحدة الاقتصادية ، لأن الإلغاء لا تشمل التعريفات الجمركية والقيود الإدارية ، بل يتعداه ليشمل حرية تنقل وإنتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والاستخلاص ، أي أن في هذه المرحلة يجعل الحرية التامة لانتقال بين دول الأعضاء في التكامل كل من الأشخاص رؤوس الأموال ، وعوامل الإنتاج [2].

لكن دول الأعضاء بكل هذه التطورات في التكامل تبقى الحرة في سياستها المالية والنقدية .

مرحلة 4: الإتحاد الاقتصادي .

يعد إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وإنتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وتوحيد التعاريف الجمركية لدول الأعضاء مع العالم الخارجي، ففي هذه المرحلة يتم تنسيق السياسات الإقتصادية والمالية والسياسة الإجتماعية والسياسات الأخرى .

في هذه المرحلة إلغاء وإزالة التباين في تلك السياسات المختلط في دول الأعضاء[3] .

مرحلة 5: الإتحاد النقدي (الإندماج الاقتصادي) .

هيئة نقدية تعتبر هذه المرحلة النهائية في إنشاء تكامل اقتصادي ،بالإضافة إلى ما تم تحفيظه من الإتحاد الإقتصادي من خطوات ، حيث تندمج إقتصاديات هذه الدول وتصبح كأنها إقتصاد واحد تسيطر عليها سلطات عليا ،يكون في هذه السلطات إتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية وتكون ملزمة لكل دول

[1] مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنطقة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،الجزائر، جامعة الجزائر ، 2001ـــ/ 2002، ص 26.

[2] ابن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ،الجزائر، جامعة الجزائر ،2007 /ـــ2008 ، ص 17.

[3] سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،مصر ، الإسكندرية ،سنة 2001،ص157.

الأعضاء، يتم أيضا إنشاء هيئة نقدية موحدة بين دول الأعضاء ، حيث تتخلى الدول الأعضاء في هذه المرحلة بالتخلي عن جزء من سلطتها القطرية لحساب السلطة الإقليمية الفوق قطرية[1].

يوضح الشكل التالي أن التكامل الإقتصادي له عدة أشكال وهي عبارة عن المراحل التي يتم فيها هذا التكامل الإقتصادي وكل شكل من الأشكال مكمل للشكل الأخر لغاية الوصول إلى المرحلة الأخيرة من التكامل

الشكل(1 –2): مراحل التكامل الاقتصادي

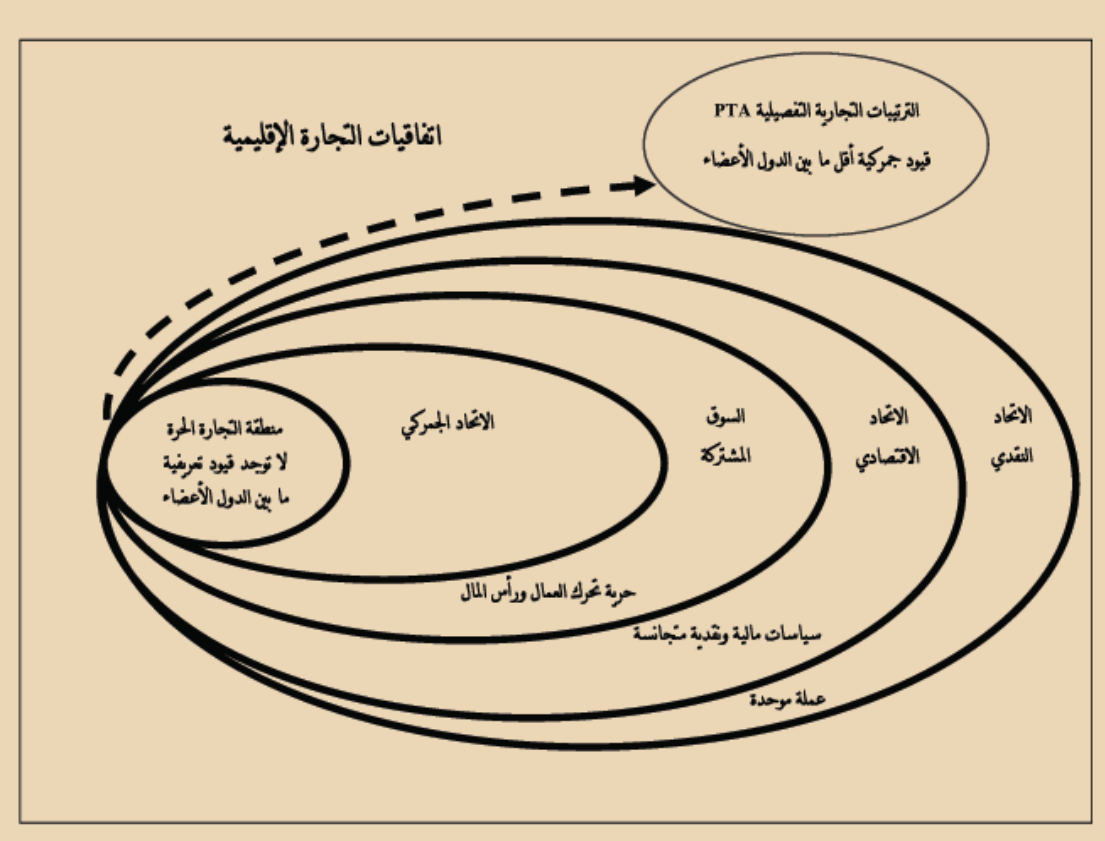

المصدر : عبد الرحمان ربيعات ، حركة التجارة الخارجية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر، جامعة محمد خيضر و بسكرة ، 2012/ 2013 ، ص10

في الآونة الأخيرة ظهرت الدعوة إلى التكامل الإقتصادي والدعوة إليه من قبل الدول ، وظهور ترتيبات إقليمية تتميز بعدم التكافؤ والفرقان في درجات النمو ، بحيث أصبحت تعمل الدول المتقدمة كقطر تجذب

[1] مقدم عبيرات ، مرجع سبق ذكره، ص29.

الدول الأقل نمو نحو الإطار العالمي بإعتبارها أعضاء أساسية في هذا القطر ، وتعتمد على تأكيد على تحرير الخدمات والتجارة ورؤوس الأموال وتعديلات في السياسات الإقتصادية الوطني ، من هنا تنشأ الإقليمية الجديدة .

المطلب الثاني : ماهية التكامل الإقتصادي الإقليمي المعاصر (الإقليمية الجديدة).

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الإقليمية الجديدة وأسباب ودوافع ظهورها وإعطاء الفرق بينها وبين التكامل الإقليمي التقليدي

أولا : مفهوم الإقليمية الجديدة.

لا يوجد تعريف شامل للإقليمية الجديدة وسنذكر عدت تعاريف كالتالي:

تعريف 1 : تمحور مجموعة من الدول النامية حول إحدى الدول المتقدمة أو مجموعة من الدول تتولى قيادة المجموعة ، وهو ما يجعله بين إقليمين أو أكثر حيث أن المعيار فيه يكون تباين المستوى أملا في زيادة القوة التصديرية البيئية فهذا التجمع لتحقيق الوحدة بين الأعضاء لأنه هناك فرقات في جميع الجوانب إقتصاديا ، إجتماعيا و ثقافيا ، إن الدول المتقدمة ليست بحاجة لإستعابة أعباء هذه الدول (النامية) فهي تضع حدود تناسبها لكي لا تتحمل أعبائها وتحقق بها أغراضها [1] .

تعريف 2 : الإقليمية الجديدة هي التي تقوم على أساس التكامل بين دول تنتمي لعدة أقاليم بغض النظر على التباين في درجة تقدمها وتطورها .[2]

ومن هنا يمكننا القول أن الإقليمية الجديدة هي عبارة عن قيام دول أو أقاليم أو تكتلات بإنشاء تكامل مشترك فيما بينهم مع عدم المراعاة للتفاوت في نسب النمو والتطور أو دول متقدمة و أخرى متخلفة .

ثانيا :أسباب ودوافع ظهور الإقليمية الجديدة . وهي كما يلي :[3]

- إنتهاء المفاوضات الخاصة بتوسعة الاتحاد الأوروبي ، والتحرك نحو إنشاء السوق الأوروبية الموحدة ؛

[1] عقبة عبد اللاوي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 74.

[2] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ،ص 80.

[3] علاوة محمد لحسن ، الإقليمية الجديدة (المنهج المعاصر لتكامل الاقتصادي الإقليمي)، مجلة الباحث ،، عدد 2009/07ـــ 2010 ،الجزائر، جامعة ورقلة ، ص 112 .

- إنهيار المعسكر الإشتراكي (الإتحاد السوفياتي) أدى هذا إلى تحول دول شرق ووسط أوروبا من إقتصاديات مخطط إلى إقتصاديات تعتمد على قوة السوق وإنتسابها إلى الإتحاد الأوروبي ؛
- سياسات التحرير الإقتصادي في معظم الدول النامية ؛
- تحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المناوئة لتكتلات الإقليمية وذلك عقب تعثرها في المفاوضات لتحرير التجارة ، و إعلانها منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا ثم تحولت إلى منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا [1]؛
- ظهور قوى إقتصادية جديدة في العالم ذات منافسة وهيمنة اقتصادية ؛[2]

ثالثا : الفرق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة.

نوضح الفرق في الجدول التالي:

الجدول (1–2) : الفرق بين الإقليمية التقليدية والحديثة.

[1] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ،ص80

[2] محمد السعيد إدريس ، الاقليمية الجديدة ومستقبل النظام الإقليمي ، جريدة الأهرام ، عدد 1999/11/1 على الموقع http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219640&eid=327 تاريخ الاطلاع 20 /2015/04 على الساعة، 8:49

المصدر :عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، أطروحة دكتورا في

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورتين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لموطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن اكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضى لوحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007/2006 ، ص20.

المبحث الثاني : الإقليمية الجديدة دراسة ميدانية لشراكة الاورو متوسطية .

تمهيد

إن التكامل الإقليمي المعاصر (الإقليمية الجديدة) هي عبارة عن إستجابة لتطورات العالمية ، وبهذا نرى إن الدول تسعى إلى إنشاء إقليميات جديدة ومن أهم هذه الأخيرة الشراكة الاورو متوسطية ، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة ميدانية لنعرف هذه التجربة، أهدافه ، ودوافعه ومسار إنشاءها .

المطلب الأول : نشأة الشراكة الأورو متوسطية .

أولا : مفهوم الشراكة .

ظهر مفهوم الشراكة من المفاهيم ظهر إلا في الثمانينات وكان أول إستعمال له في العلاقات الدولية من طرف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينيات .

مفهوم الشراكة هو عبارة عن تعاون دولتين أو أكثر في نشاط إنتاجي أو إستخدامي أو خدمي ، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأس المال ، العمل، التنظيم) ، ويقوم على إقامة مشاريع جديدة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشاريع القائمة عن طريق إدماجها في مشروع مشترك لإدارة جديدة .[1]

تعرف الشراكة الاورو متوسطية على أنها تجمع إقليمي يشمل دول الاتحاد الأوروبي و الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط ،و هذه الشراكة إما تشمل متعدد الأطراف حيث لا تعتبر اتفاق تجاريا و لا توافقا سياسيا أو ثقافيا أو إجتماعيا ،تمثل أحد الأدوات الأساسية لتجسيد التعاون الحقيقي مع أطراف هذا الإقليم من أجل مواجهة التحديات المشتركة .[2]

ثانيا :التطور التاريخي للتعاون الاورو متوسطي .

نظمت إتفاقيات روما سنة 1957 العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال إتفاقية تعاون ، وخاصة مع مستعمرات هذه الدول بهدف دمجها مع المجموعة ، أو بإتفاقيات تجارية مع بعض المزايا التفضيلية ، وطلبت جامعة الدول العربية أعضائها من الدول العربية بعدم منح أي امتياز أو ان تقبل إمتيازات أو معاملات

[1] عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية وتقييميه لشراكة العربية الاورو متوسطية ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،الجزائر، جامعة الجزائر ، 2005 ــ 2006 ،ص 160.

[2] نادية بلورغي ، تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الاورو متوسطية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر، جامعة محمد خضر ، بسكرة ، 20132014 ،ص 90 .

تختلف مع مصالحها ووقعت كل من تونس والمغرب مع المجموعة الأوروبية سنة1969 على إتفاقيات إنطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية و لم تشمل أي إمتيازات و مساعدات مالية لدولتين ، وفي نفس السياق تم عرض جلسات حوار بين الطرفين سنة 1973 /1974 ،تميزت بإصرار أوروبا على تخصيص الحوار في الجانب الإقتصادي ، وقد تم إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري بين الطرفين بصفة ثانية وبين الدول عربية و أخرى أوروبية وعلى المستوى المجموعة الأوروبية كان الإتفاق مع بعض الدول العربية ولكن بصفة منفردة مثل مصر تونس ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، الأردن و لبنان ، إتسمت هذه الإتفاقية بمنح أفضليات في التعامل التجاري والإقتصادي ، الإعفاء الضريبي [1] قد نصت الإتفاقية على إنشاء مجلس تعاون يشرف على تنفيذ الإتفاقيات متكون من أعضاء يمثلون الطرفين المتعاقدين ويقوم المجلس بتحديد برتوكولات ملحقة للاتفاقية ، أعيدت صياغة البروتكلات عام 1988عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق ، وبرتوكول آخر يحدد المبادئ إلي بموجبها يتم التعاون الفني والمالي وقواعد المشاريع الفنية وشروط الفروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار وتجدد البروتكلات المالية كل خمس سنوات وينتهي أخرى سنة 1996 .[2]

ويمكن تلخيص مرحلة التعاون كما يلي : [3]

- المرحلة الأولى : لم تظهر اتفاقيات لتعاون بين دول المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية إلا في 1969 بالرغم من طلب تونس والمغرب سنة 1963 وحددت مدة الإتفاق خمس سنوات وجددت سنة 1973 ، إلا أن الجزائر إستفادة من تفضليه سنة 1957 إلى غاية 1962 لأنها مستعمرة فرنسية وحافظت على إمتياز لغاية 1963 وبدأت التفاوض بين الطرفين سنة 1976 .
- المرحلة الثانية : إمتدت من 1975 / 1989 وتميزت هذه المرحلة تجانس محتوياتها التي كانت تضم محاور تجارية ومالية وتقنية ، وأهم المحاور التجارية التي تضمنت تخفيضات متبادلة للحواجز التجارية أمام السلع الصناعية والزراعية ، وكانت الإتفاقية ملحق باتفاق مالي يهدف إلى تشجيع الاستثمار خلال آليتين هما المساعدات والفروض .
- المرحلة الثالثة :السياسة المتوسطة الأوروبية الجديدة

[1] عمورة جمال لمعيد ، مرجع سبق ذكره،ص 164.

[2] شريط عابد ، مرجع يبق ، ذكره، ص 86.

[3] زروكلان كهينة ، التجارة الخارجية في الجزائر خلال 1990ـــ 2006 دراسة حالة الشراكة الاوروجزائرية ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر ،جامعة الجزائر ، 2008ـــ 2009 ، ص 57.

وهي المرحلة الثالثة من مراحل التعاون ،ففي 19ديسمبر 1989 وجهت اللجنة الأوروبية وثيقة إلى المجلس الأوروبي من أجل المصادقة عليها والتي تهدف إلى إعادة توجيه السياسة الأوروبية في البحر المتوسط وتتميز هذه السياسة بما يلي : [1]

- التعاون في ميع الميادين الاجتماعية ، الأمنية والإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ولا يعتمد على البروتكلات؛
- تكيف آليات إتخاذ القرار مع الظروف الجديدة داخل الإتحاد خفيفة أصبح قرار المساعدات يتطلب مصادقة البرلمان الأوروبي ؛

على إثر المصادقة على هذه الوثيقة توجهت الجهود من أجل البحث على صيغة ملائمة للتعاون الجديدة وتم عقد في أفريل مؤتمر في تركيا سنة 1995 للتعاون المغاربي الأوروبي ، توجه هذا اللقاءات ندوة برشلونة 1995 افريل 1997 ، شتوتغارت في 28- 29 افريل 1997 وأخرى في مرسيليا سنة 2000 .

ثالثا : مسار إتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية .

تبعا للسياسة الجديدة للإتحاد الأوروبي لتطوير العلاقات الأوروبية المتوسطة فإنه تم إنشاء مشاركة أوروبية متوسطية وقام الاتحاد الأوروبي بعرض هذه السياسة في مؤتمر برشلونة ، وقد حدد إعلان برشلونة الصادر عن إجتماع الإطار العام للمشاركة الأوروبية المتوسطية .

سنتطرف في هذا الجزء إلى أهم المؤتمرات التي تخص هذه الشراكة .

1ـــ مؤتمر برشلونة . قي 27 / 1995/11 في برشلونة عقد إجتماع وزراء الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي وسبع من الدول العربية (تونس ، مصر ،لبنان ، المغرب ، الجزائر ، الأردن و سوريا) بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا وقبرص،ويعتبر هذا المؤتمر يمثل إطار واسع للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تم عقد هذا المؤتمر بعد جهود من الاتحاد الأوروبي. [2]

يعتبر إعلان برشلونة بمثابة الإعلان الرسمي للشراكة الأوروبية المتوسطية و إخراج العلاقات بين الطرفين بفكرة جديدة عن طريق الشراكة وذلك عن طريق كسر الحواجز بين المشاركين [3].

[1] نادية بلورغي ، مرجع سابق ، ص94.

[2] صلاح الدين يحي مداح ، اثر الشراكة الاوروميتوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، سنة 2009ـــ 2010 ، ص31.

[3] نادية بلورغي ، مرجع سبق ذكره، ص 96.

لقد إحتوى هذا الإعلان على ثلاثة إجراءات ،تم فيها تجسيد الشراكة الأورو متوسطية وهي الشراكة في المجال السياسي ، الأمني المجال الاقتصادي المالي ، والمجال الاجتماعي والثقافي الإنساني .

الجدول (2–2) : تاريخ عقد اتفاقية الشراكة من الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوربي

البلدان	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاق	الدخول حيز التطبيق
تونس	يونيو 1995	يوليو 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	يونيو 2000
المغرب	نوفمبر 1996	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	يوليو 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	–
مصر	يونيو 1999	يناير 2001	–
لبنان	مفاوضات مستمرة	–	–
الجزائر	18 جولة من المفاوضات	أفريل 2002	–
سوريا	مفاوضات مستمرة		–

المصدر :عبد الوهاب رميدي :مرجع سبق ذكره ، ص 122

- **الشراكة السياسة والأمنية .**

وتعهد الإطراف في هذا المجال لعدة أمور سياسة تتمثل في : [1]

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة واليابان الدولي لحقوق الإنسان ؛
- تنمية دولة القانون و الديمقراطية ؛
- إحترام التنويع و التعددية داخل مجتمعات دول الإطراف ؛
- توطيد التعاون للمحاربة الإرهاب ؛
- تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الإطراف ؛

إعتبر أطراف الشراكة السلم والإستقرار السياسي والأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط هدفا جماعيا مشترك سعى إلى تحقيقه كل الأطراف بجميع الوسائل .

[1] مروس يوسف ، اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية وأثارها المستقبلة على القطاع الصناعي الجزائري ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2011 ــ 2012، ص 9 .

- **الشراكة الاجتماعية والثقافية .**

تم في هذا المجال وضع مبادئ وأسس تقوم عليها جميع أطراف الشراكة الاورو متوسطية وهي كما يلي : [1]

- الثقافات والأديان كشرط مسبق لتقارب بين الشعوب وتعزيز الحوار ؛
- أهمية قطاع الصحة ، وتطوير الموارد البشرية مع ضرورة إحترام الحقوق الإجتماعية والإنسانية ؛
- التعاون من أجل التقليل من الهجرة ووضع برامج محلية ووطنية لتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية والقضاء على هجرة الغير شرعية ؛
- تشجيع اللقاءات بين الشباب والإمتزاج الحضري والتبادل وفق برنامج تعاون يهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر جامعات (كجامعة متوسطية والإتحادات التجارية العامة والخاصة) ؛

- **الشراكة الاقتصادية المالية .**

في مؤتمر برشلونة تم تكلم على هذا الجانب ويؤكد بيان برشلونة على أهمية النمو الإقتصادي في خلق منطقة إزدهار مشتركة ،حدد البيان الأهداف وهي كما يلي : [2]

- تسريع عجلة النمو الإجتماعي والإقتصادي المستدامة ؛
- تحسين ظروف الحياة ورفع مستوى التشغيل ؛
- تشجيع التكامل والتعاون الإقليمي ؛

لتحقيق هذه الأهداف فإن الشراكة تتركز على ما يلي :

أ ــ **إقامة منطقة تجارة حرة** : تم تحديد في 2010 تاريخ لإقامة منطقة تجارة حرة بمقتضى إتفاقية الشراكة ويتم بصفة تدريجية لإزالة كافة القيود .[3]

[1] اعتمادا على بيان مؤتمر برشلونة ، سنة 1995 /27/11-28 .

[2] Déclaration de Barcelone, Adoptée lors de la conférence Euro Méditerranéenne des Ministres desAffaires Étrangères des 15 pays de l'Union Européenne et 12 pays méditerranéens à Barcelone le 27 et 28 novembre 1995,p5

[3] شريط عابد : مرجع سابق ، ص 106 .

الجدول (3-2) : المعاملات التجارية لدول المتوسطية مع الاتحاد الأوربي في بداية الشراكة

الدول المتوسطية	واردات الاتحاد الأوروبي من الدول المتوسطية		صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية	
	1990	**2000**	**1990**	**2000**
الجزائر	7280	16480	5209	6098
اليونان	601	999	2364	3105
مصر	2390	3377	4456	7828
إسرائيل	3626	9876	5456	15693
الأردن	96	179	868	1616
لبنان	93	204	909	2664
مالطا	848	1007	2071	2778
المغرب	3116	5994	3695	7689
سوريا	1295	3427	909	1757
تونس	2285	4762	3053	6009
تركيا	6214	17500	8177	29736

المصدر : شريط عابد ، مرجع سابق ، ص 106

ب ــ تنمية التعاون والتبادل التجاري : وفي هذا العدد أثر المشاركون على وجوب دعم النمو الإقتصادي بالمدخرات المحلية والإستثمارات الخارجية المباشرة ،وتشجيع الإطراف على الشراكة للمشروعات المختلفة على عقد إتفاقيات ودعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وتوفير المناخ وإطار قانوني ملائمين .[1]

ج ــ التعاون المالي : تركزت الشراكة الاورو متوسطية مع زيادة كبيرة في المعاونة المالية وتعبئة القدرات الاقتصادية المالية إن القمة الأوروبية قد رصدت مبلغ 4685 مليون ايكو• لهذه المعاونات خلال 1995 / 1996 بالإضافة إلى ما يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار من منح قروض لهذا الغرض .[1]

[1] مؤتمر برشلونة ،مرجع سبق ذكره .

• ايكو ECU ، الوحدة النقدية الأوربية.

2ـــ مؤتمر فاليتا (مالطا) .

تم هذا المؤتمر في 15/ 16 افريل 1997 بحضور الوفد الدولي السابع و العشرون المشاركة في الشراكة الأوروبية المتوسطية لدراسة ما تم تحقيقه في مؤتمر برشلونة وتحديد الصعوبات التي تواجه المساعدات الأوروبية، إضافة إلى خطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط ،قامت الدول العربية بإعداد بيان من أربع محاور وهي السلام في الشرق الأوسط والتعاون الإقليمي ،المشاركة الإقتصادية والثقافية وقضية المهاجرين إلى أوروبا، تم في ختام هذا المؤتمر بتقديم الوثيقة الختامية بصورة متوازنة وتم الاتفاق في المسائل الخلافية التي تضمنها البيان إلى كبار المسئولين، من بين هذه المسائل الاقتصادية التجارية في السلع الزراعية والمديونية والمخصصات المالية لدول البحر الأبيض ، بالرغم من التقدم المحقق فقد اقتصر على الاتفاقيات المشاركة الثنائية العقود بين الاتحاد الأوروبي مع عدة الدول المتوسطية .[2]

3ـــ مؤتمر باليرمو (ايطاليا) .[3]

انعقد في 3 /4 جوان سنة 1998 بمشاركة جميع وزراء الخارجية لدول المعنية والذي انعقد بصفة استثنائية بطلب من بريطانيا الهدف منه دراسة مدى التقدم في مسار الشراكة وتم دراسة بعض النقاط الحساسة وهي :

- الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تقدم المصلحة لجميع الإطراف ؛
- مراجعة النتائج الفعلية الواقعية المنجزة ؛
- تقديم الأسباب التي لم تؤدي إلى تقدم في الدول مقارنة بأخرى ؛
- التأييد على مراعاة السلام والإستقرار والتنمية في المنطقة ؛
- زيادة الدعم من الإتحاد الأوروبي لدول المتوسط لمواصلة الإصلاحات ؛
- ـــ الموافقة على الأولويات العامة لسنوات القادمة ؛

[1] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص108 .

[2] معسكري سميرة ، تغيير اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورو جزائرية دراسة الأهداف المسيطرة والنتائج المحققة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، جامعة المدية ، سنة 2010 / 2011 ، ص 97 .

[3] مروس يوسف ،مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

4ـــ مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا) . [1]

انعقد هذا المؤتمر النقابي الاورو متوسطي قبل يوم من انعقاد القمة الوزارية لشراكة بين البلدان المشاركة من يوم 13 / 16 افريل 1999بدعوة من الكنفدرالية الأوروبية والاتحاد الدولي للمنظمات النقابية الحرة وقد جرى النقاش حول:

- تعزيز الهيكل النقابي الاورو متوسطي والعمل من أجل تحقيق التوازن بين المصالح ؛
- خلق مراكز العمل وفتح مجالات جديدة ؛
- ـــ تحقيق حوار اجتماعي حقيقي على المستوى الوطني والعالمي ؛
- إرساء الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان هي الشرط الأول لتحقيق التقدم ؛

5ـــ مؤتمر مرسيليا (فرنسا) .

في 15 /16 نوفمبر انعقد هذا المؤتمر الوزاري حيث اجتمع وزراء الخارجية لدول 27 ،قد أخذت حرب الإبادة التي شقتها إسرائيل ضد إنتفاضة الأقصى في 28 /9 /2000 حيز كبير مع أجواء سائدة على المستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 22/21 أكتوبر 2000 أو مع المستوى المؤتمر الوزاري الرابع لدول.[2]

المطلب الثاني :دوافع و آثار الشراكة الاورو متوسطية .

أولا : أهداف الشراكة الاورو متوسطية .

إن الشراكة الاورو متوسطية يهدف كل طرف من الشراء إلى تحقيق أهداف منها .

[1] نادية بلوغي ،مرجع سبق ذكره، ص 101 .
[2] معسكري سميرة ، مرجع سبق ذكره ،ص 101 .

1ـــ أهداف الاتحاد الأوروبي .بما إن الاتحاد الأوروبي هو الطرف المقترح للشراكة مع دولة المتوسطية فبذلك لا غرابة بان هذه الشراكة تخدمه وتحقق له أهداف ومصالح مرجوة ، والأهداف هي كما يلي :[1]

- تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط (الإرهاب ، العنف السياسي و الصراعات ....)؛
- ظمآن امن أوروبا من الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير شرعية وانتشار الأسلحة؛
- إقامة منطقة إستراتجية من أجل تحقيق المنافسة على الدول العظمى الأخرى؛
- ضمان مصادر دائمة للمواد الأولية وخاصة النفط ؛

2 أهداف الدول الشركاء .

تسعى الدول المتوسطية من وراء هذه الشراكة أساسا على الإرتباط بوحدة إقتصادية كبرى إلى عدة أهداف من أهمها : [2]

- الإستفادة من الأسواق الأوروبية أمام صادراتها وكذا تخفيض القيود عليها ؛
- الحصول على مساعدات وقروض من الاتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع والإصلاحات؛
- الإستفادة من نقل التكنولوجيا وذالك من خلال إستثمار الدول الأوربية فيها؛
- حرية تنقل اليد العاملة ؛
- زيادة اهتمام الدول الأوربية بنقل الأنشطة الإنتاجية إليهم ؛

ثانيا دوافع الشراكة الاورو متوسطية :وهي كما يلي [3].

- ظاهرة العولمة الإقليمية من ملامح الإقتصاد العالمي ،والتجمعات الإقليمية نقاط رئيسية تشكل خريطة العالم الجديدة ؛
- سعي أوروبا إلى حل مشاكلها (الإرهاب ، الهجرة ، المخدرات .....الخ)؛
- وعي حكومي عربي بضرورة الإنفتاح على المعارف التكنولوجيا ؛
- السعي لتحقيق أمن أوروبي في الحوض الأبيض؛

[1] فطر عب القادر ، إستراتجية التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورو متوسطية ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،الجزائر ، جامعة الجزائر 3، سنة 2011/2010 ، ص 74

[2] عمورة جمال لمجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 186.

[3] نادية بلورغي ، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- خدمة التوجهات الأوربية نحو التوجه للشراكة؛
- سعي الإتحاد الأوروبي لسيطرة على المنطقة المتوسطية؛

ثالثا : آثار الشراكة الاورو متوسطية .

إن لكل شيء آثار أجابية وأخرى سلبيه ، وكذا الشراكة الاورو متوسطية لها آثار أجانية وأخرى سلبية وسنتطرق إليهما على حدا .

1 الآثار الايجابية . يمكن تقديم بعض الآثار الايجابية لشراكة الاورو متوسطية والمتمثلة في :[1]

- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة سياسة الحوار بين الشركاء ؛
- خلق مناخ ملائم لمعالجة المشاكل لأجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة؛
- تقديم الدعم التقني في مجال التعليمي والمهني؛
- إكتساب الخبرات والقدرات والمهارات والمعرفة التكنولوجيا ؛
- تقديم المساعدات المالية والفنية؛
- تشجيع وتنمية القطاع الصناعي ورفع من القدرة التنافسية ؛
- التدعيم في إعادة هيكلة عدة قطاعات؛
- التعاون لتنمية قطاع النقل والإتصال ؛
- تحسين المستوى المعيشي بالرعاية الصحية ، وتنمية الاقتصاد؛

2 الآثار السلبية .من هذه الآثار للشراكة نذكر :[2]

- محدودية المزايا التي توفرها الشراكة نتيجتا لعدم تكامل الدول العربية في التفاوض مع الإتحاد الأوربي؛
- إستثناء الملف الزراعي في ملف المفاوضات من طرف الإتحاد الأوربي؛
- ضعف الإستثمارات في الدول العربية من طرف الإتحاد الأوربي؛

[1] معسكري سميرة ،مرجع سبق ذكره 110-111

[2] عمورة جمال لمجيد ،مرجع سبق ذكره ، ص 212-214

- وكذا ضعف المساعدات المالية والفنية؛
- تجاهل إنتماء الدول العربية لوطنها ولجامعة الدول العربية وإلتزاماتها بالمواثيق المتعاهدة بينهم؛
- لم يمس التعاون المجال الحيوي لتنمية إقتصاد الدول المتوسطية وهو القطاع الصناعي ؛
- عدم إعطاء أهمية لتعاون الفني والتقني والتكنولوجي ؛

خلاصة الفصل الثاني .

إن التكامل الإقتصادي الإقليمي يستهدف تحقيق السلام وتدعيمه وتحقيق الرفاهية الإقتصادية ، والاجتماعية للشعوب، فهو يستهدف وحدة معينة يمر بمراحل وهي منطقة حرة ، وحدة إقتصادية ، إلى تحقيق الإندماج التام وهذا النوع يشمل فئة معين من الدول الأعضاء .

الإقليمية الجديدة هي صيغة مختلفة عن التكامل التقليدي فهو يشمل دول ليست في منطقة إقليمية واحدة ولا يشترط تقارب مستوى الثقافي الإقتصادي هو يسعى إلى تحقيق أهداف الدول المتطورة ورفع مستوى النمو لدى الدول الضعيفة.

إن الشراكة الاورو متوسطية هي أحد هذه التجارب في الإقليمية الجديدة فنرى من خلال مؤتمراته المنعقدة برشلونة ، باليرمو ، مالطا ،شتوتغرت و مرسيليا ، تسعى إلى تحقيق المصالح المختلفة بين الأعضاء وتحقيق المساعدات والرفاهية للشعوب والسعي إلى حل المشاكل الاقتصادية ، السياسية ، الإجتماعية .

الملحق 1 : التوزيع السلعي للواردات والصادرات الجزائرية من 1963 إلى 1969

الصادرات الجزائرية خلال 1963-1969 **الوحدة مليون دينار ج**

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
مواد غذائية ومشتريات أخرى	1151	1394	1138	931	579	643	929
الطاقة والمحروقات	2168	1933	1690	1819	2605	2902	3291
المنتجات الخاصة	312	148	188	151	108	235	203
سلع التجهيز	42	50	57	91	75	74	68
منتجات صف مصنعة	54	51	52	73	192	202	70
السلع الاستهلاكية	20	12	20	15	30	41	49
سلع أخرى	1	-	-	-	-	-	-
المجموع	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610

المصدر :

- Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي الجزائري في واقع التحديات ، مجلة الباحث العدد 2002/1 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،ص (7-9).

- صالحي تومي ، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية 1970-2002 ، مجلة الباحث عدد 2006/4 جامعة ورقلة، الجزائر ص 38-39

الواردات الجزائرية خلال 1963-1969 **الوحدة مليون دينار ج**

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
مواد غذائية ومشتريات أخرى	766	915	781	713	827	712	654
الطاقة والمحروقات	249	35	25	33	50	62	78
المنتجات الخاصة	213	226	253	212	214	242	308
سلع التجهيز	609	548	537	615	691	1245	1515
منتجات صف مصنعة	431	562	581	523	595	922	1361
السلع الاستهلاكية	1109	1186	1135	1057	807	841	1065
سلع أخرى	60	—	—	—	—	—	—
المجموعة	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981

المصدر :

- Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

الملحق 2 : التوزيع السلعي للصادرات والواردات من 1970 إلى 1989

الصادرات الجزائرية : الجزائرية خلال 1970 إلى 1989 **الوحدة مليون دينار**

	1970	1973	1977	1980	1985	1986	1989
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	957	872	526	431	281	123	264
التموين الصناعي	427	277	405	476	863	761	1711
الطاقة والمحروقات	3456	6206	23445	51715	63299	34003	68927
آلات وسلع التجهيز	25	42	2	5	17	16	510
معدات نقل ولواحقها	72	36	17	1	92	6	371
السلع الاستهلاكية	24	41	15	20	12	26	154
سلع أخرى	1	5	–	–	–	–	–
المجموع	4981	7479	24410	52648	64564	34935	71937

المصدر : - Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010:

الواردات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989 **الوحدة مليون دينار.**

	1970	1973	1977	1980	1985	1986	1989
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	680	1218	3544	7782	9728	7261	19965
التموين الصناعي	2422	3325	9170	13680	18517	16798	25197
الطاقة والمحروقات	112	118	335	854	712	619	707
آلات وسلع التجهيز	181	2377	9442	11324	12492	10970	15786
معدات نقل ولواحقها	691	1155	4434	4176	5250	4842	4075
السلع الاستهلاكية	484	678	1601	2697	2714	2854	4191
سلع أخرى	3	5	4	6	78	50	151
المجموع	6205	8876	29175	40519	49491	43394	70072

المصدر:. - Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010

الملحق 3 : التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية من 1990 إلى 1999

الصادرات الجزائرية خلال 1990-1999 الوحدة مليون دولار .

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية	50	55	79	99	33	110	136	37	27	24
طاقة ومحروقات	10856	11726	10388	9612	8053	9731	12494	13378	9855	12084
مواد أولية	32	43	32	26	23	41	44	40	45	41
مواد نصف مصنعة	211	169	226	287	198	274	496	387	254	281
سلع التجهيز الفلاحي	3	5	2	0	2	5	3	1	7	25
سلع التجهيز الصناعي	76	61	66	17	9	18	46	23	9	47
سلع استهلاكية	67	42	44	50	22	61	156	23	16	20
المجموع	11295	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889	10213	12522

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للجمارك والصندوق النقدي العربي

الواردات الجزائرية خلال 1990-1999 الوحدة مليون دولار .

	1990	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية	2135	2177	2816	2753	2601	2544	2533	2307
الطاقة والمحروقات	144	125	56	118	110	132	126	154
المواد الاولية	675	595	619	789	498	499	540	496
مواد نصف مصنعة	1801	2074	2143	2372	1788	1564	1722	1547
سلع التجهيزات الفلاحية	78	55	33	41	41	21	43	72
سلع التجهيزات الصناعية	3682	2567	2428	2937	3022	2833	3120	3219
سلع استهاتكية اخرى	1142	1195	1270	1751	1038	1094	1319	1396
المجموع	9674	8788	9309	10643	8988	8555	9277	9010

المصدر : المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للجمارك والصندوق النقدي العربي

الملحق 4 : التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية من 2000 الى 2013

الصادرات الجزائرية خلال 2000-2013 الوحدة مليون دولار

مجموعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية	612	648	734	673	788	907
طاقة ومحروقات	18484	18019	23939	31302	45094	53429
مواد أولية	28	35	48	65	67	73
مواد نصف مصنعة	504	551	509	571	651	828
سلع التجهيز الفلاحي	22	20	1	-	-	1
سلع التجهيز الصناعي	45	50	30	47	36	44
سلع استهلاكية	12	27	35	14	19	43
المجموع	19132	18753	24612	32083	46001	54619

مجموعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية	1184	1312	1066	1619	2140	2048	2161
طاقة ومحروقات	58831	77361	44128	55527	71662	70571	63326
مواد أولية	88	119	113	305	357	314	402
مواد نصف مصنعة	993	1384	692	1056	1495	1519	1608
سلع التجهيز الفلاحي	1	1	-	1	———	——	——
سلع التجهيز الصناعي	46	67	42	30	36	30	25
سلع استهلاكية	35	32	49	30	16	18	18
المجموع	60163	79298	45194	57053			

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للجمارك وإحصائيات الصندوق النقدي الدولي .

الواردات الجزائرية خلال 2000-2013 الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية	2415	2395	2678	2598	3604	3587	3800
الطاقة والمحروقات	106	139	129	112	208	212	244
المواد الاولية	493	478	542	665	803	751	483
مواد نصف مصنعة	1681	1872	2344	2774	3591	4088	4934
سلع التجهيزات الفلاحية	87	155	148	124	208	160	96
سلع التجهيزات الصناعية	2983	3435	4318	4698	7020	8452	8528
سلع استهاتكية اخرى	1386	1466	1590	2037	2765	3107	3011
المجموع	9095	9801	10498	12232	17991	20145	21212

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية	4954	7796	5893	6027	9805	9023	9572
الطاقة والمحروقات	324	595	549	945	1164	4955	4365
المواد الاولية	1325	1376	1201	1406	1776	1839	1766
مواد نصف مصنعة	7105	9154	10165	9944	10431	10629	10810

سلع التجهيزات الفلاحية	146	86	234	330	229	329	449
سلع التجهيزات الصناعية	10026	15434	15140	15573	15951	13604	15745
سلع استهلاكية اخرى	3751	5036	6145	5987	7944	9997	12205
المجموع	29307	39479	39297	40212	47300	50376	54903

إهداء

إلى أغلي الناس . . . . . .أمي الحبيبة التي ربت وتعبت وحزنت وفرحت لي

إلى اعز الناس على قلبي . . . . .أبي الحبيب الذي جاهدة من اجلي ليطعمني ويعلمني

إلى إخوتي . . .نادية . .حنان . . .آية . . .عبد العزيز

إلى أعمامي وعماتي . . . . . .أخوالي وخالاتي . . . . .أبنائهم كل واحد باسمه

إلى كل عائلتي

إلى أستاذي المشرف. . . . . لما قدمه لنا لإتمام هذا العمل

إلى كل الزملاء . . . .الأصدقاء . . . .الأساتذة.

إلى كل من ساهم وساعدني بهذا العمل حتى بالدعاء

إن التجارة الخارجية تملك أهمية كبيرة ،بارزة لجميع الدول فمن خلالها يمكن لكل الدول الحصول على ما تحتاجه من موارد من الدول الأخرى ، وبعملية التبادل التجاري بين الدول تترتب عنها تحركات وإلتزامات وحقوق لكل دولة إتجاه الأخرى حيث إن التجارة الخارجية قد أصبح قطاع لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنه وتسعى كل الدول إلى تطويره ، ولقد ظهرت الكثير من المدارس لدراسة هذا القطاع المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمدرسة الحدية وإستخرج رواد كل هذه المدارس نظريات تفسر سبب نشأة تبادل التجاري الدولي ، ولقد قامت الدول لحماية هذا القطاع بإستخدام سياسات حماية وحرية ،الحماية لكي تحمي إقتصادها من الإقتصاد الخارجي على عكس الحرية فهي تفتح إقتصادها مع الإقتصاد العالمي ،لقد تم التطرق لكل هذا في الفصل الأول وتم ترتيبه .

إن تطور التجارة الخارجية في ظل العولمة والتطورات الراهنة لإقتصاديات الدول فأوجدت الدول تنظيم اقتصادي جديد يعرف بالإندماج والتكامل بين الدول فظهرت التكملات الإقليمية الاقتصادية حيث ينشأ على قيام عدة دول في منطقة معينة ،ذات كفاءة ،متقاربة بإنشاء منطقة تكامل وإندماج فيما بينها ،تقوم على عدت مراحل وهذا ما يعرف بالتكامل الإقليمي التقليدي، حيث ظهرت بعد تطور هذا الأخير تكامل إقليمي معاصر بما يعرف بالإقليمية الجديدة تقوم على أساس قيام دول الشمال بإقامة منطقة تبادل حر وتعاون مع دول الجنوب لتحقيق أهداف مشتركة ،من أهمها الشراكة الأورو متوسطية التي تم الإتفاق عليها في مؤتمر برشلونة سنة 1995 من طرف دول الاتحاد الأوروبي على دول المتوسط لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وقافية مشتركة .

إن الإطار الدولي للإندماج الاقتصادي فرض على الجزائر الإندماج فيه بالرغم من أن اقتصادها قائم على نظام إقتصاد مخطط ، فكانت تقوم بالرقابة على القطاع ، تم إحتكارها كليا على غرار الدول النامية ككل أيضا ، إلا إن أزمة انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات فرض عليها اللجوء إلى المساعدات من المنظمات النقدية والمالية الدولية ،وهي بدورها فرضت عليها شروط التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي .

من هذه النقطة قامت السلطات العامة الجزائرية ، بتطبيق سياسة الحرية والاندماج في الاقتصاد العالمي وكان ذلك على مراحل تمهيدية ، إجراء إصلاحات لكل القطاعات لتهيئة الوضع لتحرير التجارة الخارجية

والاندماج حيث أن إبرام اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية كان من مظاهر الانفتاح والتحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي .

كان عقد الشراكة بمثابة تحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة وتحسين القطاع الاقتصادي للدولة ، ومما لاشك فيه إن هذه الشراكة لها آثار سلبية وإيجابية تعود على الدولة ،قطاع التجارة الخارجية سيكون هو الأكثر تأثرا بهذا مما أدى بالدول الجزائرية إلى وضع سياسات وإجراءات الاقتصادية على القطاعات تهيئة اقتصادها.

يمكن القول إن الفرضيات المطروحة لهذا البحث تم تحققها ، حيث إن دخول الجزائر في شراكة مع الاتحاد الأوربي والاندماج مع الاقتصاد العالمي كان ضرورة ،نتيجة للظروف والأزمات التي مرت بها الجزائر في مرحلة الاقتصاد المغلق وتم إثبات هذه الفرضية خلال الفصل الثالث.

إن التجارة الجزائرية قد مرت بعدت مراحل حتى وصلت إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، فكانت أولها الرقابة ، الاحتكار من طرف الدولة تدريجيا ثم كليا ، وبعد الاحتكار اتجهت الجزائر إلى التحرير للتجارة الخارجية تدريجيا .

إن الشراكة الاورو متوسطية كانت برغبة الاتحاد الأوربي لتحقيق مصالحها وأهدافها والسيطرة على المنطقة ،هذا وتم إثبات هذه الفرضية خلال الفصل الثاني .

النتائج :

- إن للتجارة الخارجية اهمية بالغة لكل دولة فتسعى كل دولة إلى جعلها على كفاءة تامة ، حيث تم إصدار العديد من النظريات التي تبحث عن سبب قيام التجارة الخارجية ،وتقوم الدولة بسياسات تجارية لتجارة الخارجية إما سياسات حماية من الاقتصاد الخارجي أو حرية ؛

– إن الاندماج والتطور الهائل للتجارة الخارجية والاقتصاد العالمي ،اوجب على الدول الاندماج والتكامل فيما بينها ،إن هذه الكاملات تكون على أساس تكامل دول متكافئة ومع منطقة موحدة وإما يكون بين دول متطورة ونامية ؛

– لقد حاولت الجزائر القيام بحماية وعلق اقتصادها من الاستقلال ولكن في الثمانينيات كان هنـــاك أسباب أدى إلى تحويل هذه السياسة؛

– قيام الجزائر بالإندماج في الإقتصاد العالمي وتحرير التجارة الخارجية وعقد شـــراكة مـــع الاتحـــاد الأوروبي ؛

– بالرغم من الإصلاحات والتعديلات الإقتصادية في قطاع الإقتصادي إلا إنه لم يتغير منذ الإستقلال رغم تغير السياسات حيث إن هيكل قطاع التجارة الخارجية لم يتغير ، حيث بقـــى قطـــاع المحروقـــات مسيطرا على مجمل الصادرات ، إن فاتورة الواردات مازالت نسبة المواد الغذائية ذات حجم هائل ، فمـــا هو جدوى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر ؛

– تبنت الجزائر سياسة الحرية والاندماج في الاقتصاد العالمي لأنها لم تستطع البقاء في العزلـــة وظهـــر ذلك في إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر كحتمية لابد منها ؛

–إن الشراكة الأورو متوسطية ستؤثر كثيرا على قطاع التجارة الخارجية سلبيا أو ايجابيا ،من الناحية السلبية إن قطاع التجارة الخارجية لم يتأثر بهذه الشراكة لأنه لم يتغير الفاتورة و لم تزدهر باقي القطاعـــات الإنتاجية من غير المحروقات حيث بقت الصادرات خارج المحروقات منخفظة وفاتورة الواردات مرتفعـــة للحاجيات الإستهلاكية .

من الناحية الإيجابية سيكون هناك بحث إلى المدى البعيد نتيجة للمنافسة واخذ الخبرات والمعـــارف من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

توصيات

–لابد على الجزائر إن لا تتخذ من اتفاقية الشراكة غاية تريد الوصول إليها وإنما خطوة في الطريـــق لتحقيق السياسات التجارية الجزائرية وعبارة عن التنويع في المبادلات ، التوسع في مجال إنتاج وتصـــدير في شتى المجالات وعدم الاعتماد على المحروقات ؛

– إعادة دراسة في المجال الصناعي وإعداد سياسة صناعية تنافسية تهدف إلى تطوير المجـــال الصـــناعي والسعي نحو التصدير ؛

-إعادة دعم الإصلاحات الفلاحية على استغلال الأراضي الفلاحية والقدرات الفلاحية التي تمتلكها الجزائر ،تقديم التحفيزات والمساعدات لقطاع الفلاح للاستغناء على الاستيراد أو حتى التقليل منه بنسبة كبيرة، استغلال المنتجات الفلاحية التي تحقق فيها ميزة تنافسية مثل النمور وغيرها ؛

-الاهتمام بقطاع الخدمات والسعي إلى تحسينه وتطويره، مثل السياحة وغيراه من الخدمات ؛

- الاهتمام بالموارد البشرية والرفع من الكفاءة باعتبار العنصر الأساسي لأحداث أي تنمية مستدامة، من خلال إصلاح نظام التعليم والتكوين وتكييفها مع متطلبات سوق العمل ، الاهتمام بالبحث والتطوير؛

شكر

الشكر ترجمان النية ،ولساني ،وشاهد الإخلاص ،عون الاختصاص...

شكرا المنعم الواهب ، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ،شكرا

على كل ما انعمه علينا من نعم وفضل وتكرما ....

والشكر الموصول ل:.....

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما إلى ...الذين قدما إلي الغالي

والنفيس لوصولي إلى هذا العمل....

إخوتي وخالي الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل ....

الأستاذ المشرف السعيد بوشول على ما قدمه لي من مساعدات وإرشادات

ونصائح....

إلى أستاذي عقبة عبد الأوي وبلحبيب عبد الكمال....

الكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل ....

	عنوان العنصر	الصفحة
	الإهداء	
	الشكر	
	الفهرس المحتوى	
	فهرس الجداول	
	فهرس الأشكال	
	فهرس الملاحق	
	مقدمة عامة	أ
الفصل الأول	التجارة الخارجية مدخل نظري	1
تمهيد		
المبحث الأول	التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي	2
المطلب الأول	ماهية التجارة الخارجية	2
أولا	مفهوم التجارة الخارجية	2
ثانيا	أهمية التجارة الخارجية	3
ثالثا	أسباب قيام التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني	نظريات التجارة الخارجية	4
أولا	النظريات الكلاسيكية	4
ثانيا	النظريات النيوكلاسكية	6
ثالثا	النظريات الحديثة للتجارة الخارجية	8
المبحث الثاني	السياسات التجارية للتجارة الخارجية	9
المطلب الأول	ماهية السياسات التجارية	9
أولا	مفهوم السياسات التجارية	9
ثانيا	أهداف السياسة التجارية	10
المطلب الثاني	أنواع السياسات التجارية	11
أولا	السياسة الحماية	11
ثانيا	سياسة الحرية	13

خلاصة الفصل الأول		15
الفصل الثاني	التكامل الاقتصادي الإقليمي والمعاصر (الإقليمية الجديدة)	17
تمهيد		17
المبحث الأول	ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي المعاصر والتقليدي	18
المطلب الأول	ماهية التكامل الاقتصادي التقليدي	18
أولا	مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي	18
ثانيا	مقومات التكامل الاقتصادي التقليدي	19
ثالثا	شروط التكامل الاقتصادي التقليدي	19
رابعا	مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي	20
المطلب الثاني	الاقليمبة الجديدة	22
أولا	مفهوم الإقليمية الجديدة	22
ثانيا	أسباب ودوافع ظهور الإقليمية الجديدة	23
ثالثا	الفرق بين التكامل الإقليمي التقليدي والمعاصر	24
المبحث الثاني	الإقليمية الجديدة دراسة ميدانية للشراكة الاورو متوسطية	25
المطلب الأول	نشأة الشراكة الاورو متوسطية	25
أولا	مفهوم الشراكة الاورو متوسطية	25
ثانيا	التطور التاريخي للتعاون الاورو متوسطي	25
ثالثا	مسار الشراكة الاورو متوسطية	27
المطلب الثاني	دوافع وآثار الشراكة الاورو متوسطية	33
أولا	أهداف الشراكة الاورو متوسطية	33
ثانيا	دوافع الشراكة الاورو متوسطية	34
	آثار الشراكة الاورو متوسطية	34
خلاصة الفصل الثاني		35
الفصل الثالث	موقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية	36
تمهيد		36
المبحث الأول	التجارة الخارجية الجزائرية	37
المطلب الأول	مرحلة الرقابة والاحتكار للتجارة الخارجية	37

أولا	مرحلة الرقابة 1963-1969	37
ثانيا	مرحلة الاحتكار 1970 -1989	42
المطلب الثاني	تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	46
أولا	مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية	47
ثانيا	مرحلة التحرير الجزئي (التدريجي)	47
ثالثا	مرحلة التحرير التام	48
المبحث الثاني	التجارة الخارجية في ظل الشراكة	54
المطلب الأول	الشراكة الاورو متوسطية جزائرية	54
أولا	عقد الشراكة	54
ثانيا	محتوى اتفاقية الشركة	55
ثالثا	دوافع عقد الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوربي	57
المطلب الثاني	آثار الشراكة الاورو متوسطية على قطاع التجارة الخارجية	58
	الصادرات	59
	الواردات	61
	الميزان التجاري	62
	التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات	64
خلاصة الفصل الثالث		68
	الخاتمة العامة	69
	قائمة المراجع	72
	الملاحق	75

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	نظرية التكاليف المطلقة	4
1-2	نظرية الميزة النسبية	5
2-1	الفرق بين الإقليمية التقليدية والحديثة.	23
2-2	تاريخ عقد اتفاقية الشراكة من الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوربي	27
2-3	المعاملات التجارية لدول المتوسطية مع الاتحاد الأوربي في بداية الشراكة	29
3-1	معدل التعريفة الجمركية المعدلة حسب طبيعة السلعة المستوردة لسنة 1968	38
3-2	التوزيع السلعي للصادرات الفترة 1963 إلى 1969	39
3-3	التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة 1963 إلى 1969	40
3-4	الميزان التجاري خلال الفترة 1963 إلى 1969	41
3-5	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989	63
3-6	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989	44
3-7	الميزان التجاري لفترة 1970 إلى 1989	45
3-8	التوزيع السلعي للصادرات خلال 1990 إلى 1999.	50
3-9	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 1999.	51
3-10	الميزان التجاري الجزائري لفترة 1990 إلى 1999.	52
3-11	التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة 2001 إلى 2013	59
3-12	قيمة الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2000 إلى 2013	60
3-13	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2013	61
3-14	الميزان التجاري الجزائري خلال فترة2000الى 2014	62
3-15	الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات لفترة 2000 إلى 2014	63
3-16	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو العالم الخارجي من 1999 إلى 2012	65
3-17	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر نحو العالم الخارجي من 1999 إلى 2012	65

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	مراحل التكامل الاقتصادي	21
3-1	التوزيع السلعي للصادرات الفترة 1963 إلى 1969	39
3-2	التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة 1963 إلى 1969	40
3-3	الميزان التجاري خلال الفترة 1963 إلى 1969	41
3-4	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989	44
3-5	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال 1970 إلى 1989	45
3-6	الميزان التجاري لفترة 1970 إلى 1989	46
3-7	التوزيع السلعي للصادرات خلال 1990 إلى 1999.	51
3-8	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 1999.	52
3-9	الميزان التجاري الجزائري لفترة 1990 إلى 1999.	53
3-10	التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة 2001 إلى 2013	60
3-11	قيمة الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2000 إلى 2013	61
3-12	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2013	62
3-13	الميزان التجاري الجزائري خلال فترة2000الى 2014	63
3-14	الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات لفترة 2000 إلى 2014	64
3-15	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو العالم الخارجي من 1999 إلى 2012	65
3-16	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر نحو العالم الخارجي من 1999 إلى 2012	67

	الإهداء	
	الشكر	
	الفهرس	
	فهرس الجداول	
	فهرس الأشكال	
	فهرس الملاحق	
	مقدمة عامة	
الفصل الأول	التجارة الخارجية مدخل نظري	1
المبحث الأول	التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي	2
المطلب الأول	ماهية التجارة الخارجية	2
	مفهوم التجارة الخارجية	2
	أهمية التجارة الخارجية	3
	أسباب قيام التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني	نظريات التجارة الخارجية	4
	النظريات الكلاسيكية	4
	النظريات النيوكلاسكية	6
	النظريات الحديثة للتجارة الخارجية	8
المبحث الثاني	السياسات التجارية للتجارة الخارجية	9
المطلب الأول	ماهية السياسات التجارية	9
	مفهوم السياسات التجارية	9
	أهداف السياسة التجارية	10
المطلب الثاني	أنواع السياسات التجارية	11
	السياسة الحماية	11
	سياسة الحرية	13
الفصل الثاني	التكامل الاقتصادي الإقليمي والمعاصر (الإقليمية الجديدة)	16
المبحث الأول	ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي المعاصر والتقليدي	17
المطلب الأول	ماهية التكامل الاقتصادي التقليدي	17

	مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي	17
	مقومات التكامل الاقتصادي التقليدي	18
	شروط التكامل الاقتصادي التقليدي	18
	مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي	19
المطلب الثاني	الاقليمبة الجديدة	21
	مفهوم الإقليمية الجديدة	21
	أسباب ودوافع ظهور الإقليمية الجديدة	22
	الفرق بين التكامل الإقليمي التقليدي والمعاصر	23
المبحث الثاني	الإقليمية الجديدة دراسة ميدانية للشراكة الاورو متوسطية	24
المطلب الأول	نشأة الشراكة الاورو متوسطية	24
	مفهوم الشراكة الاورو متوسطية	24
	التطور التاريخي للتعاون الاورو متوسطي	24
	مسار الشراكة الاورو متوسطية	26
المطلب الثاني	دوافع وآثار الشراكة الاورو متوسطية	32
	أهداف الشراكة الاورو متوسطية	32
	دوافع الشراكة الاورو متوسطية	33
	آثار الشراكة الاورو متوسطية	33
الفصل الثالث	موقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية	36
المبحث الأول	التجارة الخارجية الجزائرية	37
المطلب الأول	مرحلة الرقابة والاحتكار للتجارة الخارجية	37
	مرحلة الرقابة 1963-1969	37
	مرحلة الاحتكار 1970 -1989	42
المطلب الثاني	تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	46
	مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية	47
	مرحلة التحرير الجزئي (التدريجي)	47
	مرحلة التحرير التام	48
المبحث الثاني	التجارة الخارجية في ظل الشراكة	54

المطلب الأول	الشراكة الاورو متوسطية جزائرية	54
	عقد الشراكة	54
	محتوى اتفاقية الشركة	55
	دوافع عقد الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوربي	57
المطلب الثاني	آثار الشراكة الاورو متوسطية على قطاع التجارة الخارجية	58
	الصادرات	59
	الواردات	61
	الميزان التجاري	62
	التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات	64
	الخاتمة العامة	69
	قائمة المراجع	72
	الملاحق	77

الكتب

1 محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية،د ط، 2009.

2 زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،مصر، الإسكندرية ،سنة 1998 .

3 محمد زكي شافعي ،مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار النهضة العربية ،مصر ،القاهرة ،1977.

4 سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، الدار المصرية ، ط2 ،مصر ، سنة 1993 .

5 محمد ابرهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الخارجية ، مؤسسة شبلب الجامعة للنشر ، مصر ،الإسكندرية،سنة 2009.

6 عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ،الإسكندرية ، سنة 2000.

7عادل احمد حشيش و مجيد محمود شهاب، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،الإسكندرية ، 2005.

8عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي ، مجموعة النيل العربية ، ج2 ط1 ،مصر ، القاهرة ، سنة 2003 .

9 نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ،دار الفكر الجامعي ،مصر ، الإسكندرية ، سنة 2006.

10 سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمبة في إطار العولمة ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،مصر ، الإسكندرية ،سنة 2001.

الرسائل والأطروحات.

11 شايب يمينة ، قراة في نظريات التجارة الدولية مع واقع العلاقات الاقتصادية العالمية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة الجزائر ،سنة 2004/2003 .

12 بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ن الجزائر ،جامعة اغلجزائر الجزائر ، سنة 2009/2008 .

13 عريبي مريم ، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر،جامعة فرحات عباس سطيف ، سنة 2014/2013

14 بوكونة نورة ، تمويل التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر جامعة الجزائر 3 ، سنة 2012/2011

15 قطاف الويز، التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات 2013/2000 ، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية ،الجزائر، جامعة لبويرة ، سنة 2014/2013 .

16 فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية الدولية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2013/2012 .

17 زريمي نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، الجزائر،جامعة تلمسان ، سنة 2011/2010 .

18 حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2013/2012 .

19شريط عائد ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية ،حالة دول المغرب العربي و أطروحة دكتورا، الجزائر ،جامعة الجزائر ، سنة 2003 /ـــ2004.

20 بوشول السعيد ، واقع التكامل الاقتصادية لدول محليين التعاون لدول الخليج العربي و آفاقه ، رسالة ماجستير وعلوم التسيير، الجزائر ، جامعة قاصدي مرابح ، ورقلة ، سنة 2008/ 2009 .

21 عقبة عبد اللاوي ، الإقليمية الجديدة و أثارها على الدول النامية ، رسالة ماجستير ، قاصدي مراجع ورقلة ، الجزائر ، سنة 2008 ـــ/ 2009.

22 مقروس كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، رسالة الماجستير ، العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2013ـــ 2014 .

23 شحاب نوال، اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية ع0لى تحرير التجارة الدولية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة ، جامعة الجزائر ، الجزائر، سنة2009/ـــ2010 .

24 مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنطقة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2001ـــ/ 2002.

25 ابن ناصر محمد ،المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، سنة2007 /ـــ2008.

26 عبد الرحمان ربيعات ، حركة التجارة الخارجية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، سنة 2012/ 2013 .

27 عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر ، 2007/2006 .

28 عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية وتقييميه لشراكة العربية الاورو متوسطية ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر سنة 2005 ـــ 2006 .

29 نادية بلورغي ، تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الاورو متوسطية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضر، بسكرة ، الجزائر سنة 20132014 .

30 زروكلان كهينة ، التجارة الخارجية في الجزائر خلال 1990ـــ 2006 دراسة حالة الشراكة الاورو جزائرية ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، الجزائر، سنة 2008ـــ 2009 .

31 صلاح الدين يحي مداح ،اثر الشراكة الاورو متوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، سنة 2009ـــ 2010 .

32 مروس يوسف ، اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية وأثارها المستقبلة على القطاع الصناعي الجزائري ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، سنة 2011 ـــ 2012. .

33 معسكري سميرة ، تغيير اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورو جزائرية دراسة الأهداف المسيطرة والنتائج المحققة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية ، الجزائر ، سنة 2010 ـــ 2011 .

34 فطر عب القادر ، إستراتجية التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورو متوسطية ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، سنة 2011/2010 .

35 بن ديب عبد الرشيد ، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، الجامعة الجزائر ، الجزائر ، سنة 2002 / 2003 .

36 بلحبيب عبد الكمال ، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ، المركز الجامعي بغرداية ، الجزائر ، سنة 2010-2011 ، .

37 عبد الغفار غطاس ، آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من 1990-2006) ،رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي بن مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، سنة 2010/2009 .

38 طالبي بدر الدين ، الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على اقتصاديات المغرب العربي دراسة حالة القطاع الزراعي الجزائري ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر سنة 2011/2010 .

المجلات

39 فاضل جويد، " النظرية الحديثة في التجارة الخارجية "، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5 العدد 17، حزيران 2013.

40 عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز ،التكتلات الاقتصادية وجه حديث للحماية التجارية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد الثاني ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي ، جوان 2012 .

41 علاوة محمد لحسن ،الإقليمية الجديدة (المنهج المعاصر لتكامل الاقتصادي الإقليمي)، مجلة الباحث ، عدد 2009/07ـــ 2010 ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

42 وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي الجزائري في واقع التحديات ، مجلة الباحث العدد 2002/1 ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

43 صالحي تومي ، عيسى شقبقب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية 1970-2002 ، مجلة الباحث عدد 2006/4 ن جامعة الجزائر ن الجزائر .

44 سمينة عزيزة ،الشراكة الاورو جزائرية بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ، مجلة الباحث ، العدد 09/ 2011 ، بسكرة الجزائر .

الجرائد

45 محمد السعيد إدريس ، الاقليمية الجديدة ومستقبل النظام الإقليمي ، جريدة الأهرام ، عدد 1999/11/1 على الموقع http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219640&eid=327 تاريخ الاطلاع 20 /2015/04 على الساعة 8:49

المواقع

46 التجارة الخارجية، متاح على الموقع الإلكتروني www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=17215، تاريخ الإطلاع 2015/03/11، الساعة 16:55

47 ملخص نظرية ليندر، متاح على الموقع الإلكتروني futuranfase.blogspot.com/2009/11/blog-post-8889.html، تاريخ الإطلاع 2015/03/51 ،الساعة: 14:52

48 موقع وزارة التجارة www.mine =itifakixchar commerce . gov.dz,arab,?min.com في يوم 2015-04-07 على الساعة 18:11

مراجع باللغة الأجنبية

49 Déclaration de Barcelone, Adoptée lors de la conférence Euro Méditerranéenne des Ministres des [1] Affaires Étrangères des 15 pays de l'Union Européenne et 12 pays méditerranéens à Barcelone le 27 et 28 novembre 1995

50 Brahmi Souad, "La libéralisation du commerce extérieur et impératifs de l'OMC avec références au cas de L'Algérie", Mémoire de magister en Sciences Economique option Economique Internationale, Université D'Oran, 2010-2011,

51 Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

	قائمة الملاحق	الصفحة
الملحق 1	التوزيع السلعي للواردات والصادرات الجزائرية من 1963 إلى 1969	77
الملحق 2	التوزيع السلعي للصادرات والواردات من 1970 إلى 1989	78
الملحق 3	التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية من 1990 إلى 1999	79
الملحق 4	التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية من 2000 إلى 2013	80

إن التطور المستمر للمبادلات التجارية بين الدول وفتح الدول اقتصادها والاندماج في الاقتصاد العالمي، شمل حتى الدول النامية بالانفتاح والاندماج في لاقتصاد العالمي ، مما جعل التجارة الخارجية تعتبر من أهم المواضيع في الوقت الراهن، حيث ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها المرآة لإقتصاد أي دولة ، إن التنمية واستقرارها في الدول مرتبط بالوضع والمكانة الجيدة للتجارة الخارجية لدول،إن تطور التجارة الخارجية وما أفرزته العولمة من تحرير للتجارة الخارجية وإزالة كافة القيود والحواجز والعراقيل التي تقف في وجهها ،تقوم بهذا من خلال منظمات عالمية يكون هدفها تحقيق تحرير التجارة الخارجية ، ظهر أيضا إقامت الدول بالتكتلات الاقتصادية والتي تقوم على أساس إقامة منطقة حرة لتجارة ، وإزالة القيود الجمركية على حركة السلع والخدمات ، حيث أنها تقوم على أساس تكتل عدة دول في منطقة جغرافية معينة ، وتطور هذه التكتلات الاقتصادية أدى إلى ظهور نوع آخرى من التكتلات الإقليمية الاقتصادية بما تعرف بالإقليمية الجديدة على إقامة منطقة تكامل دول نامية وأخرى متطورة .

الشراكة الاورو متوسطية هي احد أهم هذا النماذج من التكامل الإقليمي ،الذي يشمل مجموعة الاتحاد الأوربي ودول البحر الأبيض المتوسط ، قد تم تأسيسه على عدة عوامل وعلاقات الاقتصادية والتاريخية وسعي الدول الاتحاد الأوربي على فرض سيطرتها على هذه المنطقة .

إن الجزائر وكسائر الدول النامية تسعى إلى إيجاد مكانة لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، حيث كان قطاع التجارة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال قائم على أساس نظام اقتصادي مخطط لهذا القطاع، ساد بمرحلة الرقابة لدولة على هذا القطاع ، ثم تحول إلى احتكار من طرف الدولة ، بالرغم من فشل هذا النظام الواضح وأزمة انخفاض أسعار البترول أدى كل هذا إلى وتحطم قطاع التجارة الخارجية والاقتصاد ككل، مما دفع الدولة بطلب مساعدات مالية ونقدية من المنظمات النقدية والمالية ، أدت هذه المساعدات على فرض شروط على الجزائر شملت إصلاحات لكل القطاعات ، بما فيها قطاع التجارة الخارجية حيث فرضت عليه الخضوع إلى تحريره من سيطرة الدولة وإلغاء كافة القيود المفروضة عليه خلال نظام اقتصادي مخطط.

فيظل هذا الإطار التي تسعى إليه الجزائر من خلال الاندماج المفروض عليها بالاقتصاد العالمي ،وعدم البقاء في معزل عن العالم قامت بتوقيع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي ،جاءت هذه الاتفاقيات لتدعيم العلاقات القبلية و التاريخية والاقتصادية بين الطرفين منذ الاستقلال وتنفيذا لما وردة في اتفاقيات المتفق عليها في مؤتمر برشلونة لتحقيق منطقة تبادل تجاري حر في الآفاق الآجلة.

إن سعي السلطات الجزائرية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ويبرز ذالك في عقد اتفاقية مع الاتحاد الأوربي ، حيث انه سيترتب عن ذالك عدة آثار على الاقتصاد الوطني و قطاع التجارة الخارجية ، وعلى ذالك يجب إن تقوم الدولة بوضع نظام اقتصادي يجنبها من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية .

مما سبق يمكن لنا طرح الإشكالية الأساسية لهذا البحث والمتمثلة في :

كيف يمكن أن تساهم الشراكة الاورو متوسطية في تفعيل التجارة الخارجية الجزائرية؟.

الأسئلة الفرعية :

* هل يعتبر دخول الجزائر في الشراكة مخير أو ضرورة حتمية ؟.

* على أي أساس قامت الشراكة الاورو متوسطية وما هي دوافعها ؟.

* ما هي أهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية ؟.

فرضيات البحث :

* قامت الشراكة الاورو متوسطية برغبة الدول الأوروبية ورغبته في السيطرة على المنطقة ،الدول المتوسطيةالرغبة في الاستفادة من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ؛

* إن التجارة الخارجية الجزائرية مرت على عدة مراحل مرحلة رقابة الدولة ومرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وآخر مراحل التحرير واقتصاد السوق ؛

* إن دخول الجزائر في الشراكة ضرورة لابد منها لمواظبة الاندماج في الاقتصاد العالمي ؛

أسباب اختيار الموضوع .

إن ابرز أسباب اختيار الموضوع هي كما يلي :

* الرغبة في الموضوع من خلال قيامي بدراسة حول الشراكة الاورو متوسطية وآثرها على الجزائر ورغبتي في الوصول إلى الآثار الناتجة عنها ؛

* معرفة المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية الجزائرية؛

* قطاع التجارة الخارجية سيكون اكبر المتأثرين بهذه الشراكة؛

* حداثة الموضوع ؛

أهداف الدراسة وأهميتها .

إن الأهداف وراء البحث هي كما يلي :

*محاولة التعرف على الإطار النظري للتجارة الخارجية (مفهوم نظريات ، سياسات)؛

* محاولة التعرف على ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي ؛

* محاولة التطرق إلى الشراكة الاورو متوسطية ومعرفة أسبابها وأهدافها ودوافعها ؛

* محاولة معرفة المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية ؛

* محاولة التطرق إلى انعكاسات الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي على الميزان التجاري والصادرات والواردات ؛

الدراسات السابقة :

- دراسة شريط عابد :بعنوان دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية دراسة حالة دول المغرب العربي الكبير ،أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر ،الجزائر،سنة 2003-2004، حيث قام في هذه الدراسة على دراسة مسار الشراكة ودوافعها والآثار المترتبة عنها على الدول المغرب العربي الكبير .
- عمورة جمال لمجيد :بعنوان :دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية ،أطروحة دكتورا جامعة الجزائر ، الجزائر ،سنة2006-2007، قام بدراسة مسار الشراكة بجميع تفاصيلها وقام بدراسة الآثار الناجمة عنها على الدول العربية
- دراسة زروكلان كهينة :بعنوان التجارة الخارجية في الجزائر 1990-2006 ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،سنة2009/2008، تطرقت إلى الجانب النظري للتجارة الخارجية ، والتجارة الخارجية الجزائرية وخلفيات الشراكة عليها .
- دراسة نادية بلورغي: بعنوان تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الاورو متوسطية ،رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،سنة 2013-2014 ، وتناولت أزمة اليورو والمسار الشراكة الاورو متوسطية وقامت بدراسة الآثار المترتبة عن الشراكة الاورو متوسطية وآثار أزمة اليورو على الجزائر .
- دراسة بن ديب عبد الرشيد: بعنوان تنظيم وتطوير التجارة الخارجية ،أطروحة دكتورا ،جامعة الجزائر ،الجزائر2002-2003، قام بدراسة الجانب النظري للتجارة الخارجية وتطرق إلى التجارة الخارجية ومراحلها منذ الاستقلال.
- دراسة بهلولي فيصل: بعنوان التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، الجزائر سنة 2008-2009 ،حيث تناول في هذا البحث التجارة الخارجية الجزائرية ومسار الشراكة الاورو متوسطية مع الجزائر وأثرها على التجارة الخارجية وآثار الناتجة عند الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة.

الإطار الزماني لدراسة

قد تم تناول هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014.

الإطار المكاني للدراسة .

إن مكان قيامنا بهذه الدراسة على دولة الجزائر والاتحاد الاوربي.

المنهج المشبع :

إن طبيعة الموضوع الذي قمنا بمعالجته ،وللوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ولاختبار فرضيات هذا الدراسة فقد قمنا بمزج المنهجين لهذه الدراسة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

المنهج الوصفي كان الأهداف منه الوصول إلى الجانب النظري من مفاهيم ونظريات ،المنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات والجداول والأشكال لهذه الدراسة.

صعوبات البحث :

لا يخلو أي عمل من أي صعوبات ولكن هذه الصعوبات مختلفة ومتفاوت وسنقوم بسرد أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدراسة.

- التضارب الشاسع في الإحصائيات هذا المجال ؛
- صعوبة الحصول على معلومات من المؤسسات المعنية بهذا المجال مثل المديرية العامة للجمارك وزارة التجارة ؛
- قلة الكتب في مجال الشراكة الاورو متوسطية والمراجع الأخرى وخاصة باللغة العربية؛
- الوقت الضيق المعطى لإعداد هذه الدراسة؛
- شاسعة الموضوع وضخامته ؛

محتوى البحث

لقد تم تقسيم هذا البحث في هذه الدراسة الثلاثة فصول للوصول إلى حل الإشكالية المطروحة

- الفصل الأول : قمنا بدراسة نظريا حول التجارة الخارجية وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، فالأول يتكلم عن ماهية ونظريات التجارة الخارجية والمبحث الثاني قد تم التناول فيه عن السياسات التجارية للتجارة الخارجية وقمنا بدراسة الماهية لسياسات وتطرقنا إلى أنواعها ودوافع كل من الأنواع

- الفصل الثاني : تم التطرق إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي والمعاصر وهو بدوره قسم إلى مبحثين تطرقنا في الأول عن الماهية لكل من التكامل الاقتصادي التقليدي والإقليمية الجديدة، في المبحث الثاني قمنا بدراسة ميدانية عن التكامل الإقليمي المعاصر على الشراكة الاورو متوسطية ودرسنا العلاقات القبلية للشراكة ومسارها والأهداف والدوافع المرجوة منها .
- الفصل الثالث : تطرقنا فيه عن واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتم أيضا إلى تقسيمه إلى مبحثين ففي الأول تم التطرق إلى مراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال وقمنا ببعض الدارسات للواردات والصادرات السلعية وميزان التجاري ، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى مسار الشراكة الاورو متوسطية مع الجزائر وقمنا بدراسة الصادرات والواردات والميزان التجاري في ظل عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

ملخص

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ،التكامل الإقتصادي الإقليمي ، الشراكة الأورو متوسطية.

التجارة الخارجية هي من أهم القطاعات الإقتصادية للدولة حيث تعتبر المرآة الحقيقية لإقتصاد أي دول، حيث عرفت التجارة الخارجية تطورت بشكل كبير أدى هذا التطور بالدول للحد من إخطارها إنشاء إندماجات إقتصادية بين مجموعة من الدول بما يعرف بالتكامل الإقليمي الإقتصادي ، بدوره إزدهر وتنامى في أنحاء العالم وهو ينشا على إجتماع عدة دول متقاربة في كل الميادين ونتيجت إلى التزايد ظهر نوع آخر من التكامل وهو الإقليمية الجديدة وينشا على تكامل عدة دول متطورة وأخرى نامية، من أبرز هذه التكاملات الشراكة الأورو متوسطية نشأة بطلب من الإتحاد الأوربي من الدول المتوسطية لإنشاء شراكة ، الجزائر بعدما كانت في عزلة عن الإقتصاد العالم بنظام الإقتصاد المخطط وبعد الأزمة التي حلت بها إتجهت نحو التحرر والإندماج مع الإقتصاد العالمي ومواكبة الدول،حيث ظهر أبرز ملامح هذا الإندماج إنشاء شراكة مع الإتحاد الأوربي في شتى الميادين والمجالات لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية وغيرها من الأهداف .

Résumé

Mots clés: commerce extérieur, l'intégration économique régionale, le partenariat euro-méditerranéen.

Le commerce extérieur est l'un des plus importants secteurs économiques de l'Etat, où est le miroir réel de l'économie de tout pays, où le commerce extérieur connu considérablement évolué LED Ce pays en développement à réduire notifiés créer fusions économiques entre un groupe de pays, y compris l'intégration économique régionale connu, à son tour, a prospéré et cultivé partout dans le monde, se pose sur plusieurs Etats proches dans tous les domaines de réunion et les résultats à la hausse est apparu un autre type d'intégration, se pose une nouvelle régional sur l'intégration de plusieurs pays développés et des autres pays en développement, le plus important de ces intégrales partenariat euro-méditerranéen demande d'origine en provenance des pays méditerranéens de l'UE de créer un partenariat, l'Algérie après avoir été dans l'isolement de l'économie mondiale planifiée système d'économie et après la crise qui a frappé les allés vers la libéralisation et de l'intégration à l'économie mondiale et de suivre le rythme avec les pays, où les traits les plus saillants de cette fusion après-midi, l'établissement d'un partenariat avec l'UE dans divers domaines et secteurs pour atteindre des objectifs économiques et de développement et d'autres objectifs.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــــث العلـــــمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:تجارة دولية

الشراكة الأورومتوسطية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية

إعداد الطالب:

علي مصباحي

تحت إشراف الدكتور:

السعيد بوشول

لجنة المناقشة

عبد القادر عبيدلي	أستاذ مساعد – أ –	رئيسا
السعيد بوشول	أستاذ محاضر – ب –	مشرف ومقرر
عبد الكمال بلحبيب	أستاذ مساعد – ب –	مناقشا

السنة الجامعية: **2015/2014**